# أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية

## دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض فى قيمة الأصول

د/ مدثر طه أبو الخير

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

# أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانيه عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول

د. مدثر طه أبو الخير

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

**خلاصة**

تتناول هذه الدراسة معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية كمحددات لجودة التقارير المالية ، كما تختبر هذه المحددات فى البيئة المصرية. وتم استخدام معيار الانخفاض فى قيمة الأصول كمتغير بديل يقيس إقدام الشركة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، قبل صدور نسخة مصرية منها ، وسرعة التجاوب مع تلك المعايير عند إصدار النسخة المصرية. العوامل النظامية ، كمحدد لجودة التقارير المالية ، تتمثل فى البيئة القانونية والمحاسبية التى تعمل فى ظلها الشركة ، وهنا يمكن التفرقة بين شركات تتبع قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وشركات أخرى تتبع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ومجموعة وسط من الشركات تتداخل بشأنها الخصائص النظامية مثل النظام المحاسبى والمراجعة ووجود أى سيطرة لشركات قطاع أعمال عام قابضة. تم استخدام نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول كمؤشر يقيس جودة التقارير المالية ، وربط هذا المتغير بالعوامل النظامية وتطبيق معيار الانخفاض فى قيمة الأصول. بالإضافة إلى هذه المتغيرات فإنه تم إدخال متغير يعبر عن حجم الشركة هو إجمال الأصول ، ومتغير آخر يعبر عن دوافع الإدارة هو نسبة التغير فى أرباح السنة الحالية. تم اختبار متغير جودة التقارير المالية لعينة مكونة من ٥٧ شركة مساهمة مصرية متداولة فى البورصة عن سنتى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أدلة واضحة على أن جودة التقارير المالية للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وتلك التى تطبق معيار الانخفاض فى قيمة الأصول ، تعتبر أعلى منها للشركات التى تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وتلك التى لم تطبق معيار الانخفاض. كما أوضحت النتائج أيضا ، أن استجابة الشركات الخاضعة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لتطبيق المعايير الدولية تعتبر أقل منها بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، مما يكشف عن وجود صعوبات فى تكييف النظام المحاسبى الموحد ليلائم المعايير الحديثة. وتوصى الدراسة بضرورة إدخال تعديلات جذرية على النظم القانونية والمحاسبية السائدة بحيث تكون متماثلة بالنسبة لكل الشركات ، وأن تتضمن مبادئ عامة تحكم العمل بجميع الشركات المساهمة.

**المصطلحات الأساسية:**

*جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality، معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards ، العوامل النظامية Institutional Factors ، العناصر غير العادية Extraordinary Items ، الانخفاض فى قيمة الأصول Impairment of Assets الاعتراف الفورى بالخسائر Timely Loss Recognition ، التحفظ Conservatism.*

# أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانيه عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول

**المقدمة:**

حققت معايير المحاسبة الدولية انتشارا عالميا واسعا كنموذج لمعايير المحاسبة ذات الجوده العالية. لهذا السبب اختبر عدد كبير من الباحثين جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وكانت توقعات الباحثين في هذا الصدد هي ارتفاع جودة التقارير المالية التي تعدها الشركات طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

ولم تكن نتائج هذه الدراسات قويه بما يدعم الفرض بأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ينتج عنه تقارير ماليه ذات جوده عاليه. فاختبار جودة التقارير المالية ، بافتراض أن معايير المحاسبة الدولية هي العامل الأساسي في تحديد الجودة ، لم يلقى قبولا كبيرا لدى بعض الباحثين علي أساس أن هناك فرق بين جودة معايير المحاسبة وجودة التقارير المالية ( Ball, 2006 راجع هذه الدراسات وخلص إلى هذه النتيجة). من ناحية أخرى فإن معايير المحاسبة الدولية ، مثلها مثل أي مجموعة أخرى من المعايير ، تسمح بقدر من الحرية في اختيار السياسات المحاسبية لمعدي القوائم المالية. فإعداد القوائم المالية ، بصرف النظر عن مجموعة معايير المحاسبة المستخدمة في ذلك ، يتوقف على دوافع معدي القوائم المالية ومراجعيها في دولة معينه (Watts and Zimmerman 1986). ودوافع معدي القوائم المالية والمراجعين تشكلها مجموعة من المتغيرات النظامية التي تحكم عمل الشركات ومكاتب المراجعة فى الدولة.

في جمهورية مصر العربية ، تم تبني معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٩٧ بموجب القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ الذي ألزم الشركات المقيدة فى السوق المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية (المقابلة لمعايير المحاسبة الدولية ) ، هذه الشركات بعضها يتبع قطاع الأعمال العام ، والبعض الأخر يعتبر شركات خاصة ، إما أنها مؤسسه وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، أو أنها كانت وحدات قطاع اعمال عام وتحولت اغلب ملكيتها إلى القطاع الخاص وبالتالي تم توفيق أوضاعها طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١. الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام لها بنية نظامية وقانونية تختلف نسبيا عن البيئة القانونية النظامية التي تحكم الشركات المساهمة التابعة للقطاع الخاص ، كما أن المجموعة الأولي من الشركات يراجع قوائمها المالية الجهاز المركزي للمحاسبات ، أما المجموعة الثانية فيراجع قوائمها المالية مكاتب مراجعه مستقلة. علي هذا الأساس فإنه من المتوقع إن تختلف دوافع إعداد ومراجعة القوائم المالية في كل مجموعة ، وتختلف تبعا لذلك جودة التقارير المالية بين المجموعتين برغم إن الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية واحد.

يعد معيار الانخفاض في قيم الأصول واحدا من المعايير المحاسبية التي تتطلب الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة ، وبدون تطبيق هذا المعيار، فإن الشركات سوف تعترف بهذه الخسائر في الوقت الذي تراه مناسبا لذلك ، أي إذا حققت أرباح كبيرة تكفي لاستيعاب تلك الخسائر دون إن تنقل أخبار سيئة عن أرباح العام للمستثمرين. والاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة يعتبر احد المؤشرات الهامة الدالة على جودة التقارير المالية ( Basu 1997, Ball and Shivakumar 2005 ) ، ولهذا فإن هذه الدراسة تتوقع أن تطبق الشركات المساهمة من القطاع الخاص هذا المعيار ، قبل إقراره كأحد المعايير المصرية ، الأمر الذي ينتج عنه جودة اعلي للتقارير المالية لهذه الشركات من تلك التي يمكن إن تتميز بها التقارير المالية التي تصدرها الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام.

**مشكلة البحث:**

تبنت جمهورية مصر العربية معايير المحاسبة الدولية، وأصدرت نسخة مصرية منها بعد استبعاد النصوص التي لا تتفق مع البيئة المصرية. وألزمت النظم المصرية كافة الشركات المقيدة في السوق المالية المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية التي صدر منها ثلاث إصدارات متعاقبة أعوام ١٩٩٧ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٦. فإذا كان تبني الدولة لمعايير المحاسبة المصرية له أسباب اقتصادية ومالية ، سوف نتعرض لها فى جزء لاحق من هذا البحث ، فإنه يفترض أن تطبيق هذه المعايير سوف يؤدي إلي رفع جودة التقارير المالية التي تصدرها الشركات المصرية. ومع هذا فإن اختلاف البيئة النظامية التي تعمل فيها الشركات المصرية فيما بين شركات تتبع قطاع الأعمال العام ، وأخرى تصنف على إنها شركات مساهمة تتبع القطاع الخاص ، فإن اختلاف البيئة النظامية لمجموعة الشركات قد يكون له تأثير على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل اختياري ، وعلى الأخص تطبيق معيار المحاسبة الدولى الخاص بانخفاض قيمة الأصول قبل تقديم معيار محاسبة مصرى وإلزام الشركات به. والسؤال هنا ، هل اختلاف البيئة النظامية للشركات له تأثير على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل اختيارى ، والاستجابة لمعايير المحاسبة المصرية فور صدورها؟ وهل لذلك أثر جوهرى على جودة التقارير المالية التي تنتجها كلا المجموعتين؟ تلك هى مشكلة البحث كما كانت مشكلة كثير من الدراسات فى بيئات نظامية مختلفة.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية الآتية :

١- تحليل دوافع تبني العديد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية.

٢- تحليل آثار معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية.

٣- مناقشة وتحليل الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة كمؤشر على جودة التقارير المالية.

٤- في ضوء ما يساهم به الاعتراف الفوري بالخسائر في رفع جودة التقارير المالية ، يتم مناقشة اثر تطبيق معيار الانخفاض في قيم الأصول في رفع جودة التقارير المالية.

٥- تحليل أثر العوامل النظامية على جودة التقارير المالية.

٦- اختبار جودة التقارير المالية للشركات المصرية ميدانيا.

**أهمية البحث :**

- الأهمية العلمية : تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يربط بين معايير المحاسبة والمتغيرات البيئية من ناحية ، وجودة التقارير المالية من ناحية أخرى. ويقدم البحث تحليلا نظريا لجودة التقارير المالية ، والاعتراف الفوري بالخسائر كمؤشر لهذه الجودة واثر تطبيق معيار الانخفاض في قيم الأصول على جودة التقارير المالية.
- الأهمية العملية : تأتي الأهمية العملية للبحث من أنه يمثل دراسة لأثر تبني معايير المحاسبة الدولية عل جودة التقارير المالية للشركات المصرية. فالبحث يضع أمام صناع السياسة المحاسبة والمستثمرين في مصر بعض النتائج الميدانية المتعلقة بأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على التقارير المالية المصرية ، كما يقدم نتائج عن اثر اختلاف النظم القانونية التي تحكم مجموعات الشركات المسجلة في سوق المال المصرية على جودة التقارير التي تنتجها تلك الشركات. وأخيرا فإن البحث يقدم تحليلا لأثر تطبيق واحد من معايير الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة على جودة التقارير المالية للشركات.

**منهج البحث :**

المنهج المستخدم في تحقيق أهداف البحث هو المنهج الايجابي الذي يعتمد على التحليل النظري والدراسة الميدانية ، الهدف من التحليل النظري هو الوصول إلى فروض ايجابية عن علاقة كل من تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، والمتغيرات النظامية ، ودوافع الإدارة بجودة التقارير المالية. وتعتبر هذه الفروض ايجابية لأنها ، في ضوء التحليل النظري ، تتنبأ بشكل العلاقة بين المتغيرات. أما الدراسة الميدانية فالهدف منها في البحوث الايجابية عامة هو تأكيد الفروض الايجابية التي أسفرت عنها الدراسة النظرية. تأكيد الفروض باستخدام الأدلة الميدانية يساهم في تحديد مقدار ما يضيفه البحث إلى النظرية التي تحكم التقرير المالي في البيئة التي أجريت فيها

الدراسة ، أما رفض الفروض النظرية ميدانيا فيعني إنه لابد من إعادة النظر في شكل العلاقات التي أسفرت عنها الدراسة ، وبالتالي لابد من تقديم تفسيرات مقبولة لذلك أو أن هذه النتائج تفسر ظواهر أخرى في بيئة التقرير المالي الأمر الذي يدفع بمزيد من البحوث في هذا المجال.

**حدود البحث:**

هذا البحث محدود بالحدود الآتية :

١- يتناول هذا البحث مفهوم الجودة في ضوء معايير المحاسبة الدولية فقط دون سواها من مجموعات المعايير الأخرى بما فى ذلك معايير المحاسبة الأمريكية حيث يفترض البحث إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مع ثبات العوامل الأخرى المرتبطة بالتقرير المالي ، يترتب عليه جودة عالية للتقارير المالية.

٢- ترتبط الجودة هنا بمنظور المستثمرين كما تتعلق فى هذا البحث بالتقارير المالية السنوية المتاحة بإحدى وسائل النشر العام.

٣- يعتمد البحث على القوانين والنظم التي تحكم وحدات قطاع الأعمال العام والشركات الخاصة فقط كمتغيرات نظامية في جمهورية مصر العربية.

٤- الفرض الخاص بجودة التقارير التى تعدها شركات القانون ١٥٩ يتعلق بالتقارير المالية المنشورة فقط ، لأن هناك عوامل أخرى تتميز بها شركات القانون ٢٠٣ تعوض أى نقص مفترض فى جودة التقارير المالية المنشورة.

٥- مقياس الجودة المستخدم في هذه الدراسة هو الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة ، حيث يقلل الاعتراف الفورى بالخسائر من العناصر غير العادية فى القوائم المالية ، دون استخدام مقاييس أخرى لجودة التقارير المالية.

٦- المعيار الدولي الذي تم استخدامه للتطبيق الميداني هو معيار الانخفاض في قيم الأصول.

# ١ – الدراسة النظرية

## ١-١ خلفية نظرية:

### ١-١-١ تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

في يونيو من عام ١٩٧٣ تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC ) بموجب اتفاق أبرم بين عشرة دول رائدة في مجال إعداد معايير المحاسبة هي: استراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، المكسيك ، اليابان ، هولندا ، بريطانيا ، ايرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية. الغرض الأساسي لهذه اللجنة هو إصدار معايير محاسبة دولية وتحقيق قدرا من الإجماع الدولي والتوافق على هذه المعايير من جميع الدول بما يسمح بإنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة بصرف النظر عن الدولة التي أعدت فيها القوائم المالية. وعملت اللجنة على تحقيق هذا الهدف منذ ذلك التاريخ حتى عام ٢٠٠١ ، ولكن مع تغيير المنهجية من آن لآخر. ونتيجة لتغيرات اقتصاديه وماليه عالميه ، فإن معايير المحاسبة الدولية قد لاقت قبولا دوليا كبير من معظم الدول والشركات العالمية والمحلية. ومع هذا يمكن التمييز بين اثنين من مصادر الدعم التي أهلت معايير المحاسبة الدولية لتكون أكثر مجموعات المعايير العالمية قبولا في العالم حتى أن انجلترا ، الدولة الأقدم في مجال إعداد معايير المحاسبة الدولية ، كانت من أوائل الدول التي اعتمدت على معايير المحاسبة الدولية في إعداد معاييرها المحلية إلى إن تحولت بشكل تام إلى معايير المحاسبة الدولية.

المصدر الأول من مصادر الدعم الذي تلقته معايير المحاسبة الدولية هو مساهمة المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO لمعايير المحاسبة الدولية ، والمتمثلة في مراجعة تلك المعايير وإقرارها والتوصية باستخدامها في كل عمليات القيد والتداول الخارجي للشركات. والمصدر الثاني هو التشريع رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر عن البرلمان الأوربي الذى ألزم الشركات العاملة أو المقيدة فى أى دولة من دول الاتحاد الأوربى بأن تبدأ فى استخدام معايير المحاسبة الدولية فى إعداد القوائم المالية المجمعة وذلك اعتبارا من ١ يناير ٢٠٠٥.

فى أوائل عام ٢٠٠٠ بدأت الهيئة الدولية فى اتخاذ خطوات جادة لإعادة هيكلها ، وتم تشكيل مجلس لمعايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة معايير المحاسبة الدولية فى يناير ٢٠٠١ ، ثم بدأ بعد ذلك تشكيل المجالس واللجان الاستشارية والفنية المساندة لهذا المجلس ، وبدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية عمله بصورة فعليه فى ٨ مايو ٢٠٠١. وكان الهدف المحدد للمجلس عند إعادة الهيكلة هو العمل على اصدار مجموعة متكاملة وذات جودة عالية من معايير المحاسبة من خلال تطوير ما سبق إصداره من معايير واستكمال الهيكل الأساسى لمعايير إعداد التقارير المالية وتحقيق القبول والتوافق العالمي لهذه المعايير.

### ١-١-٢ أسباب الانتشار العالمى لمعايير المحاسبة الدولية

فى الحقيقة فإن الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية لم يتحقق بالشكل الذي هو عليه الآن إلا فى أواخر التسعينات من القرن الماضي وخلال النصف الأول من العقد الحالي. فبعد أن اكتملت معايير المحاسبة الدولية وشكلت مجموعة متكاملة لإعداد القوائم المالية ، تبنت دول عديدة معايير المحاسبة الدولية بدلا من معاييرها الوطنية كنموذج للتطبيق من جانب الشركات العاملة لديها (IFAD, 2002 ) ، كما طبقت شركات عديدة معايير المحاسبة الدولية بشكل اختياري. وهناك عدة أسباب ساعدت على الانتشار العالمي لهذه المعايير ، سوف يناقشها الباحث فيما يلي.

#### (أ) تكلفة إعداد معايير المحاسبة

عملية إعداد معايير المحاسبة هي عملية مركبة ومنظمة وتساهم فيها أطراف وجهات عديدة. فهي عملية منظمة لأنه لا يترك للشركات إعداد معاييرها المحاسبية الخاصة ، وإنما شرط تحقيق المصلحة العامة يجعل منها عملية منظمه على مستوي الدولة. كما أنها عملية مركبة حيث تعتبر بمثابة قرار إجتماعى تساهم فيها ، وتتأثر بها ، جهات وأطراف عديدة بحيث تسفر عن معايير يمكن أن تحقق مصالح كافة الأطراف المعنية وعلى الأخص حماية المستثمرين فى الأوراق المالية التي تصدرها الشركات (Holthausen, 2001 ,د. زكريا الصادق ، ١٩٨٩).

وحتى تفرز هذه العملية معايير عالية الجودة ، لابد من وجود هيئات أو كيانات قوية معنية بتنظيم إصدار معايير محاسبية مثل هيئات تداول الأوراق المالية والبنوك والمؤسسات المالية ، وجود مجلس مستقل يعمل على إعداد وإصدار المعايير يساعده فى هذه العملية مجالس ولجان إستشارية وفنية ، وجود ممارسة مهنية قوية ، وأخيرا وجود مجتمع محاسبي مهتم كالجامعات ومراكز البحث العلمي. اشتراك كل هذه الجهات وغيرها فى إعداد المعايير يجعل هذه العملية طويلة ومكلفة. وعامل التكلفة يجعل كثير من الدول ، وخصوصا النامية ، لا تقوى على اصدار معايير وطنية بالجودة المطلوبة. من هنا جاء سبب تدافع العديد من الدول النامية لتبنى معايير المحاسبة الدولية حتى قبل دول الاتحاد الأوربي.

#### (ب) تكلفة إعداد ومراجعه القوائم المالية

الشركات العالمية المعنية بإعداد قوائم ماليه موحده كان عليها إن تعيد إعداد القوائم المالية (أو تعدلها) للشركات التابعة لها فى دول مختلفة ، حيث أعدت القوائم المالية لكل شركه تابعه وفقا لمعايير المحاسبة الوطنية لدوله موطن الشركة. من ناحية أخرى فإن مكاتب المراجعة كان عليها أن تراجع القوائم المالية الجديدة أو المعدلة قبل اصدار تقارير عن القوائم المالية المجمعة.

هذا يعنى أنه على الأقل جزء كبير من العمل الذى تم القيام به فى الشركة التابعة سوف يعاد إعداده فى الشركة القابضة ، هذه العملية تعتبر مكلفه جدا بالنسبة للشركات العالمية Grssen ) and Sellhorn, 2006 ) . هذه التكلفة دفعت العديد من الشركات العالمية إلى تشجيع الشركات التابعة لإعداد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، كما سعت شركات عديدة فى بعض الدول مثل ألمانيا إلى مارسه ضغوط كبيره لإلغاء النظم التى تلزم الشركات بإتباع معايير المحاسبة الوطنية ( Sellhorn and Gronik, 2006 ) ، وأخيرا فإن مكاتب المراجعة الكبرى ذاتها عملت بجهد وافر على دفع الشركات لتبنى معايير المحاسبة الدولية لأنها توفر أساس مشترك للقياس المحاسبى ، وبالتالى تقلل من تكاليف المراجعة (Street, 2002).

## (ج) تكلفة رأس المال

معظم الشركات العالمية ، وبعض الشركات الوطنية تبحث عن مصادر تمويل لمشروعاتها وخططها التوسعية. وأحد المصادر الهامة للتمويل الذى تحصل عليه الشركات هو أسواق المال العالمية ، سواء أسواق الأسهم أو السندات أو أسواق الدين الخاص كالبنوك العالمية. أحد الشروط الأساسية لدخول الشركات إلى الأسواق العالمية هو إعداد قوائم ماليه عالية الجوده وقابله للمقارنة مع القوائم المالية لشركات أخرى من دول أخرى. على هذا الأساس فإن إعداد الشركات للقوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة الوطنية سوف يترتب عليه قيام متخذى القرارات بتعديل أرقام القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة التى يفهمونها أو يرغبونها ، وهذه العملية تعتبر مكلفه وتنعكس تكلفتها على تكلفه الحصول على رأس المال بالنسبة للشركات. وساعدت معايير المحاسبة الدولية على خلق لغه محاسبيه مشتركه بين متخذى القرارات والشركات ، وأصبحت معايير المحاسبة الدولية احد الشروط الأساسية للدخول إلى الأسواق العالمية ، وأن تكلفه رأس المال بالنسبة للشركات التى تلتزم بها تعتبر أقل بالنسبة للشركات التى تلتزم بها (Barth, 2005 ).

## (د) تكلفة الاستثمار الخارجى

تكونت صناديق استثمار عالميه ، كما خرج العديد من كبار المستثمرين العالميين من أسواق المال المحلية بحثا عن فرص استثماريه فى أسواق المال عبر الحدود Cross – border. رؤوس الأموال التى توفرها الاستثمارات الخارجية تعتبر سلعه نادره تسعى العديد من الدول النامية لجذبها بتحسين مناخ الاستثمار لديها ومنها إعداد القوائم المالية للشركات المقيدة فى أسواق المال الوطنية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية لأنها تعتبر لغه مشتركه وواحده يفهمها المستثمرون الخارجين (Covrig et al, 2007). وإعداد القوائم المالية للشركات الوطنية طبقا

لمعايير المحاسبة الدولية يترتب عليه انخفاض تكلفه الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين الخارجين ( Armstrong et al, (2007) ، كما يترتب عليه درجه أعلى من الجودة والشفافية ويقلل ذلك من احتمالات فشل الاستثمارات الخارجية ( Grssen and Sellhorn, 2006 ).

لهذه الأسباب ، تحقق لمعايير المحاسبة الدولية الانتشار العالمى وأصبحت أهم نموذج لمعايير المحاسبة وأكثرها قبولا فى العالم حتى أن دول عديدة لها تجربه تاريخيه طويلة فى إعداد معايير المحاسبة مثل انجلترا واستراليا وكندا قد تحولت إلى معايير المحاسبة الدولية. هذا الانتشار العالمى يفترض أن معايير المحاسبة الدولية هى الأجود ، وينتج عن تطبيقها تقارير ماليه ذات جودة أعلى ، هذا الافتراض كان الدافع وراء العديد من الدراسات لاختبار جودة التقارير المالية التى أعدت طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

## ١-٢ الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بجوده التقارير المالية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية. وقد تناولت بعض الدراسات ، إلى جانب جودة التقارير المالية ، الآثار الإقتصاديه الناتجه عن تحول عدد كبير من دول العالم إلى معايير المحاسبة الدولية. دراسات جودة التقارير المالية انقسمت فيما بينها حول محددات الجودة ، فالبعض اعتبر أن المحدد الأساسى لجودة التقارير المالية هو تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، والبعض الأخر اعتبر أن هناك عوامل نظاميه بيئية تؤثر أيضا فى جودة التقارير المالية.

فى هذا القسم من الدراسة ، يستعرض الباحث دراسات جوده التقارير المالية كما يتعرض أيضا لبعض دراسات الآثار الايجابية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

### ١-٢-١ دراسات اختبرت معايير المحاسبة الدولية فقط

فى هذه المجموعة فإن المحدد الأساسى الذى تعزى اليه جودة التقارير المالية ، هو معايير المحاسبة الدولية ، حتى ولو كان هناك عوامل أخرى تساهم فى أو تحد من جودة التقارير المالية. مع هذا فإن هذه المجموعة من الدراسات امتدت لتختبر الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

#### دراسة Ashbough and Olsson (2002)

اختبرت هذه الدراسة قدرة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على مساعده المستثمرين فى تحديد القيمة الحقيقية للسهم. استخدمت الدراسة القوة التفسيرية ($R^2$)

لعلاقة المعلومات المحاسبية بالأسعار لمجموعة من الشركات غير الأمريكية ، المقيدة فى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعد قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مقارنة بمجموعة أخرى من الشركات غير الأمريكية المقيدة فى نفس الأسواق ولكنها تعد قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الأمريكية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نموذج رسملة الأرباح ينسجم مع المعلومات المحاسبية التى أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وهذا يعني أن القوة التفسيرية للأرباح المحاسبية التى تم إنتاجها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تفوق مثيلاتها بالنسبة للمعلومات التى تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية. من ناحية أخري وجدت الدراسة أن نموذج الربح الباقي ينسجم مع المعلومات المحاسبية التي تم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية أكثر من تلك التي يتم إنتاجها باستخدام معايير المحاسبة الدولية. أما بالنسبة للنموذج الذى يعتمد على القيمة الدفترية ، فإن كلا المجموعتين من المعايير ينتج معلومات لها نفس الخصائص. وبناءا عليه فإن صافى الربح الذى يتم إنتاجه باستخدام معايير المحاسبة الدولية له خاصية التنبؤ ، بينما أن الربح الباقى ( بعد استبعاد العائد على حق الملكية) هو الذي له نفس الخاصية وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية. ولم تقدم الدراسة أى استنتاجات عن أفضلية أى من المجموعتين من حيث الجودة ، كما أنه لا يمكن إرجاع نتائج الدراسة إلى اختلافات المستثمرين أو العوامل النظامية وذلك لأن الدراسة اعتمدت فى الاختبار الميداني على مجموعة واحدة من المستثمرين ، وأنها اعتمدت أيضا على شركات غير أمريكية.

### دراسة Barth (2005)

فى هذه الدراسة تم اختبار خصائص الأرقام المحاسبية للشركات التى تطبق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بخصائص الأرقام المحاسبية للشركات التى لا تطبق معايير المحاسبة الدولية ، وذلك للتحقق من جودة التقارير المالية التى تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. كما تطرقت الدراسة إلى أثر اختلافات جودة التقارير المالية على تكلفة رأس المال. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لخصائص الأرقام المحاسبية هى: درجة إدارة الربح فى القوائم المالية ، الاعتراف الفورى بالخسائر ، وملائمة الأرقام المحاسبية لتحديد قيمة السهم ( تم قياسها بمقياس $R^2$). وتوقعت الدراسة أن يصاحب تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقدار أقل من الاستحقاق الاختيارى المؤثر فى صافى الربح واعتراف فورى بالخسائر غير المحققة ، وأخيرا زيادة القوة التفسيرية للعلاقة بين الأرقام المحاسبية (الربح وحق الملكية) وأسعار الأسهم. كما توقعت الدراسة أن الآثار الايجابية للأرقام المحاسبية يصاحبها أيضا انخفاض فى تكلفة راس المال بالنسبة لعينة الشركات التى تطبق معايير المحاسبة الدولية.

وأوضحت النتائج الإحصائية للدراسة أن معايير المحاسبة الدولية حسنت جودة التقارير المالية وخفضت تكلفة راس المال بالنسبة للشركات المطبقة لها. وبالتحديد ، فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أوضح انخفاضا فى ممارسات إدارة الربح واعتراف فورى بالخسائر غير المحققة وعلاقة أقوى للأرقام المحاسبية بأسعار الأسهم. وقد حذرت الدراسة من الإفراط فى الاعتماد على النتائج الإحصائية لها ، لأن هذه النتائج محدودة بمعايير المحاسبة الدولية دون أن تتطرق إلى الاختلافات النظامية بين الدول التى شملتها الدراسة.

### دراسة Gassen and Sellhorn (2006)

اختبرت الدراسة جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية. وأوضحت الدراسة أنه ، على الرغم من أن التشريع الأوربى الصادر عام ٢٠٠٢ والملزم للشركات القابضة الأوروبية أو المسجلة فى أسواق دول تابعة للاتحاد الأوروبى أن تعد قوائمها المالية المجمعة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية اعتبارا من ٢٠٠٥ ، إلا أن معظم الشركات الألمانية كانت قد طبقت هذه المعايير بشكل اختياري قبل ذلك بفترة طويلة. افترضت الدراسة أن جودة معايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليها جودة عاليه للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس فى شكل التحسن فى مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذى يقلل من درجه عدم تماثل المعلومات فى السوق. واعتبرت الدراسة أن تخفيض عدم التماثل فى تعاملات الأسواق الأوربية ينم عن جودة عالية للتقارير المالية التى تم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس لعدم تماثل المعلومات وهى: المدى بين أسعار العروض وأسعار الطلبات ، معدل دوران الأسهم ، معدل تذبذب عوائد الأسهم ، ودرجه اختلاف تنبؤات المحللين عن الأرباح الفعلية التى تعرضها القوائم المالية. وقد وجدت الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية نتج عنه آثار سلبيه على مقاييس عدم تماثل المعلومات الأمر الذى يعنى أن التقارير المالية ، المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، تتصف بجودة أعلى من غيرها ( بخلاف معايير المحاسبة الأمريكية).

### دراسة Kim et al (2007)

اهتمت الدراسة بآثار الجودة التقارير المالية التى أعدت طبقا لمعايير المحاسبة الدولية على عقود الدين الخاصة. وأوضحت الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يترتب عليه مرونة أقل فى تطبيق السياسات المحاسبية ، ودرجة أقل لأخطاء التنبؤ بالأرباح. هذه الجودة يترتب عليها تكاليف أقل لدراسة وتحليل وتعديل المعلومات المحاسبية المقدمة فى سياق عقود الدين الخاصة التى تقدم عليها الشركات للحصول على القروض البنكية ، ومن ثم فإن إعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليه تكلفة أقل للاقتراض ، وشروط أخرى

للدين أكثر يسرا من القروض التي تمنح بناءا على معلومات محاسبية أعدت وفقا لمعايير محاسبة أخرى غير معايير المحاسبة الدولية ( باستثناء المعلومات التى أعدت طبقا لمعايير المحاسبة الأمريكية ). ولتحقيق هدف الدراسة ، تم اختيار عدد كبير من عقود الدين الخاصة التى أبرمتها شركات عديدة من دول مختلفة مع البنوك العالمية. وقد أوضحت النتائج أن الشركات التى تطبق معايير المحاسبة الدولية اختياريا حصلت على تصنيف ائتمانى أعلى ، وبناءا عليه حصلت تلك الشركات على معدلات أقل للفوائد وشروط أيسر للدين ، متمثله فى حجم أكبر للمبالغ المقدمة من البنوك ، ومدد أطول للدين.

### دراسة Armstrong et al (2007)

اختبرت الدراسة أثر معايير المحاسبة الدولية على بعض مؤشرات أسواق المال فى أوربا ولم تركز على شركات محدده. اعتبرت الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، إذا كان يصاحبه زيادة فى جودة التقارير المالية ، فإن الأسواق الأوروبية سوف تتلقى الأخبار الدالة على اتفاق الدول الأوربية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بصوره ايجابية ، أما الأخبار الدالة على صعوبة الاتفاق على ذلك فإن رد فعل السوق المصاحب لها سوف يكون سالبا. اختبرت الدراسة العوائد السوقية لعدد من أسواق المال فى دول الاتحاد الأوربى على مدار ثلاثة أيام بعد كل حدث من عدد ١٦ حدث يمكن اعتبارها مؤثرة بصوره ايجابية أو سلبية على اتفاق الدول الأوربية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن رد فعل السوق تجاه الأحداث التي يستدل منها على زيادة احتمال تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى دول الاتحاد الأوربى كان ايجابيا. أما رد فعل السوق تجاه الأحداث التى يستدل منها على زيادة احتمال عدم تطبيق شركات دول الاتحاد الأوربى لمعايير المحاسبة الدولية فكان سالبا. وبناءا على هذه النتائج أيدت الدراسة وجهة نظر المؤيدين لتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل موحد لما لذلك من تحسين فى جودة التقارير المالية للشركات.

### ١-٢-٢ دراسات تناولت معايير المحاسبة الدولية وعوامل أخرى

هذه المجموعة من الدراسات كانت تتصف بالعمق التحليلى أكثر فى اختبار جودة التقارير المالية ، فركزت على معايير المحاسبة الدولية كمحدد أساسى لجودة التقارير المالية بالإضافة إلى عوامل بيئية ونظامية أخرى. فى المقابل فإن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الآثار الإيجابية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على أسواق المال.

### دراسة Hung (2001)

انطلقت هذه الدراسة من فرض أساسي هو أن الاستحقاق يحقق ملائمة أكبر للمعلومات المحاسبية ، لكنه فى نفس الوقت يتيح للإدارة التلاعب بالأرباح . تناولت الدراسة مجموعة مكونة من إحدى عشر معيار دولي صادرة حتى عام ١٩٩٣ لدراسة أثر هذه المعايير على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لتحديد قيمة السهم. وتم التركيز على المعايير الإحدى عشرة لأنها تعتبر تطبيق مباشر للاستحقاق المحاسبي حيث تتطلب هذه المعايير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات فى توقيت مختلف عن توقيت تحصيل قيمة الإيرادات ودفع قيمة المصروفات نقدا. ولم تعتبر الدراسة معايير المحاسبة محدد وحيد لملائمة المعلومات المحاسبية ، بل أدخلت متغير أخر وهو مدي حماية المستثمرين وحملة الأسهم. هذا المتغير تم قياسه من خلال خمس نقاط تدل على تسهيل رقابة حملة الأسهم على مجلس الإدارة ، وكذلك من خلال تصنيف الدول من حيث اعتمادها على قوانين النظام العام أو على قوانين تفصيلية خاصة فى فرض آليات حوكمة الشركات. ففي النوع الأول من القوانين ، يكون لحملة الأسهم والمستثمرين الأولوية فى فرض الرقابة على مجلس الإدارة ، أما فى النوع الثانى فإن الدولة تتدخل لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأطراف المهتمة بالشركة. وقد أسفرت النتائج عن الآتى : استخدام معايير المحاسبة الدولية فى بيئة لا توفر حماية للمستثمرين وحملة الأسهم يؤثر سلبا على ملائمة المعلومات ، كذلك فإن الدول التى توفر حماية كافية للمستثمرين وحملة الأسهم ، ولكنها لا تطبق معايير المحاسبة الدولية المستخدمة فى الدراسة ، فإن الأثر على الملائمة فيها أيضا كان سالبا. أما الدول التى توفر الحماية وتطبق معايير المحاسبة الدولية ، فإن الأثر على ملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة كان ايجابيا.

### دراسة Ball et al ( 2003)

لم تسلم الدراسة بأن معايير المحاسبة الدولية المحدد الأساسى والوحيد لجودة التقارير المالية ، واعتبرت أن الجودة تتحدد بموجب معايير المحاسبة الدولية ودوافع الإدارة والمراجعين المرتبطة بعملية إعداد القوائم المالية. دوافع الإدارة والمراجعين هى نتاج قوى سوقيه وقوى سياسيه سائدة فى دولة ما. وبناءا عليه فإن تطبيق عدد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية لا يعنى أن جودة التقارير المالية فى هذه الدول متماثلة ، لأن دوافع إعداد ومراجعة التقارير المالية ليست متماثلة. فى هذه الدراسة تم اختبار جودة التقارير المالية فى عدد من الدول الأسيوية ، تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين بحسب درجه تدخل الدولة فى إعداد معايير المحاسبة ومراقبة تنفيذها ، لأن تدخل الدولة هو الذي يحدد شكل دوافع معدى ومراجعي القوائم المالية فى أى دوله. وتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام خاصية " وقتية الربح المحاسبى " ، والتى قصدت الدراسة بها مدى انعكاس الربح الاقتصادي للشركة فى الربح المحاسبي المنشور فى التقارير المالية ( تم قياس الربح الاقتصادي بالتغير فى القيمة السوقية لحق الملكية)

، كما استخدمت الدراسة مقياسا آخر لجودة التقارير المالية ، وهو الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة فى قيم الأصول.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن جودة التقارير المالية لم تتحقق إلا فى دوله واحدة من الدول التي شملتها العينة ( ٤ دول ) ، لأن التدخل الحكومي فى فرض آليات حوكمة الشركات محدود فى هذه الدولة ، وأن هذه الآليات تترك لقوى السوق . وخلصت الدراسة إلى أن الدوافع تفوق مجموعة المعايير فى تحديد جودة التقارير المالية.

## دراسة Leuz et al (2003)

ركزت هذه الدراسة على الإجراءات القانونية التى تكفل حماية المستثمرين وحملة الأسهم الخارجين ( من غير المديرين ) ، وأثر هذه الإجراءات على جودة المعلومات المالية التي يتضمنها التقرير المالي المعروض على المستثمرين وحملة الأسهم الخارجيين. اعتمدت الدراسة على مؤشر تطبيق معايير المحاسبة المنطوية على الاستحقاق المحاسبى ( ١١ معيار كما حددت فى دراسة Hung) للرقابة على أثر اختلافات معايير المحاسبة على جودة التقرير المالية. تم تطبيق الدراسة فى ٣١ دوله ، وتم تصنيف الدول من حيث درجة حماية المستثمرين إلى ٣ مجموعات: (١) دول لديها حماية قويه للمستثمرين وليدها قوة قانونية إلزامية قوية ، (٢) دول لديها حماية ضعيفة ولديها قوى قانونية إلزامية قوية ، و(٣) دول تتصف اجراءات الحماية والإلزام القانوني فيها بالضعف. وقد استخدمت الدراسة إدارة الربح كمؤشر على جودة المعلومات المالية ، وتم قياس إدارة الربح باستخدام مقياس يعتمد على: تمهيد الربح باستخدام الاستحقاق المحاسبي ، العلاقة بين الربح والتدفقات النقدية ، وأخيرا حجم الاستحقاق المؤثر فى الأرباح.

وأثبتت الدراسة أن جودة المعلومات المالية فى الدول التى تتصف بالقوة فى حماية المستثمرين تكون أعلى ، وأن معايير المحاسبة لها نفس الأثر على جودة المعلومات المالية ، ومع هذا فإن الدراسة أوضحت بأن قوة اجراءات حماية المستثمرين يمكن أن تعوض مرونة معايير المحاسبة.

## دراسة Bahttacharga et al (2003)

ربطت الدراسة بين جودة التقارير المالية ودرجة الشفافية فى تلك التقارير ، واعتبرت أن أهم مؤشر على جودة التقارير المالية هو قوة الربح المحاسبى فى التعبير عن الربح الاقتصادى. افترضت الدراسة أن الربح المحاسبى يساوى الربح الاقتصادى مضافا إليه خطأ عشوائى أطلق عليه Opacity، أى عدم الشفافية. حددت الدراسة ثلاثة عوامل تساهم فى وجود الخطأ

العشوائى هى: معايير المحاسبة ، متابعة الالتزام بالمعايير ، ودوافع الإدارة. كما اعتمدت على ثلاثة مقاييس تدل على عدم شفافية التقارير المحاسبية هى: تمهيد الربح ، تجنب الاعتراف الفورى بالخسائر ، واتباع سياسة هجومية فى الاعتراف بالأرباح. تم دمج المتغيرات الثلاثة للوصول إلى مقياس مركب لعدم شفافية التقارير المالية. فيما يتعلق بقياس المتغيرات المستقلة المؤثرة فى جودة التقارير ، فتم قياسها على النحو الآتى: متابعة الالتزام بالمعايير وتم قياسها بعدد سكان الدولة لكل مراجع ، ومعايير المحاسبة الدولية وتم قياسها بثلاث رتب: الرتبة صفر ، تعبر عن الدول التى لا تطبق معايير المحاسبة الدولية ولا تعتمد عليها ، الرتبة واحد ، تعبر عن الدول التى تعتمد على معايير المحاسبة الدولية فى إعداد معايير وطنية ، والرتبة اثنين ، تعبر عن الدول التى تطبق معايير المحاسبة الدولية مع السماح ببعض التجاوزات لتتمشى مع النظم السائدة. ولقياس حوافز الإدارة ، تم تصنيف الدول إلى مجموعتين ، الأولى دول تطبق قواعد النظام العام ، والثانية دول تطبق قواعد القانون الخاص. وبينت نتائج الدراسة أن متغير متابعة الالتزام بالمعايير هو الذى له تأثير معنوى فى تخفيض عدم شفافية التقارير المالية ، بينما متغير معايير المحاسبة الدولية ومتغير حوافز الإدارة فلم يكن لأى منهما تأثير معنوى فى تخفيض مقياس عدم شفافية التقارير المالية.

### دراسة Daske et al (2007)

اعتبرت هذه الدراسة أن النتائج التى تم التوصل إليها من قبل حول الآثار الإيجابيه لتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء على جودة التقارير المالية ، أو على تكلفة رأس المال ودرجه سيولة الأسهم المدرجة فى أسواق المال ، لا يمكن إرجاعها إلى معايير المحاسبة الدولية فقط. فهذه المعايير ، مثل أى مجموعة أخرى من المعايير ، تتيح قدرا من الحريه فى اختيار السياسات المحاسبية التى تطبقها الشركات ، وبالتالى فإن جوده التقارير المالية تتوقف أيضا على دوافع الشركات والنظم السائدة فى الدولة التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية. هذا يعنى أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية تختلف فيما بينها من حيث تطبيقها للمعايير. واعتبرت الدراسة أن هناك نوعين من الشركات ، النوع الأول يضم الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية بشكل ظاهري فقط دون أن تدخل تغيرات جذريه علي النظم المحاسبية وسياسات التقرير المحاسبي لديها ، والثانى شركات أخري تطبق هذه المعايير كجزء من التزامها بتحسين الشفافية وجودة التقارير المالية. وتفترض الدراسة أن السوق يمكنه ، حتى لو بعد فترة معينة ، أن يفاضل فى قرارات الاستثمار بين نوعى الشركات ويستطيع ، بناءا على هذه المفاضلة ، أن يثمن تطبيق الشركة لمعايير المحاسبة الدولية بشكل جاد. بعد أن فصلت الدراسة بين مجموعتي الشركات ، على أساس حجم الإيضاحات فى التقرير المالي ، وجدت الدراسة نتائج مشجعه حول إدراك السوق لجودة التقارير المالية. فالنتائج الإحصائية للدراسة أوضحت أن درجه سيولة أسهم مجموعة الشركات الجادة تفوق معنويا درجة السيوله لأسهم

مجموعة الشركات الأخرى ، كما أوضحت أن تكلفه رأس المال بالنسبة لمجموعة الشركات الجادة أقل بصوره معنوية عن تكلفه رأس المال لمجموعه الشركات الأخرى. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى حد ذاته لا ينتج عنه جودة عالية للتقارير المالية ، فالأمر مرتبط بإدخال تعديلات جذرية على نظم وسياسات التقرير المحاسبي لدى الشركة.

### ١-٢-٣ خلاصة الدراسات السابقة

يخلص الباحث من عرض الدراسات السابقة أن دراسة أثر معايير المحاسبة الدولية على عملية التقرير المالى أخذت اتجاهين. الاتجاه الأول افترض أن الانتشار العالمى لهذه المعايير ينطوى على جودة أعلى للتقارير المالية ، وبالتالى ذهبت هذه الدراسات إلى دراسة الآثار الإيجابية لتطبيق تلك المعايير. أما الاتجاه الأخر فلا يسلم بجودة التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، لكنه يعتبر معايير المحاسبة الدولية محدد أساسى لجودة التقارير المالية إلى جانب العوامل النظامية السائدة فى دولة معينة. هذا يعنى أن جودة التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ترتبط بالعوامل النظامية السائدة. الدراسة المقدمة هنا تسير فى الاتجاه الثانى لاختبار جودة التقارير المالية فى مصر.

## ١-٣ جودة التقارير المالية

يقدم الباحث فى هذا القسم عرضا تحليليا لمفهوم جودة التقارير المالية ومحدداتها والمقاييس البديلة المقترحة لها من واقع الدراسات المحاسبية ، وذلك قبل استخلاص المقاييس المستخدمة للجودة فى هذه الدراسة.

### ١-٣-١ مفهوم جودة التقارير المالية

ينطوى مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التى تتضمنها تلك التقارير. وبداية فإنه يجب التسليم بأنه لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص ، إلا أن هناك اتفاق على بعض الخصائص الأساسية (د. أحمد نور ، ٢٠٠٠). هذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات والتى تتوقف على درجة الثقة فى المعلومات من ناحية ، وعلى ملائمة تلك المعلومات من ناحية ثانية ، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة. فالعوامل الثلاثة مجتمعة تساهم فى تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. وتتوقف الثقة فى المعلومات على كل من: تمثيلها لحقيقة الأحداث والوقائع ، عدالة تلك المعلومات ، وقابليتها للتحقق. أما ملائمة المعلومات فإنها تتوقف على توقيت المعلومات ، القيمة التنبؤية لها ، والتغذية العكسية (توصية المفاهيم المحاسبية رقم ٢،

FASB, 1980). وفى الحقيقة فإن خصائص المعلومات المحاسبية التى أوردتها التوصية رقم (٢) ، من توصيات مفاهيم المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكى ، تشكل إطار عام لجودة التقارير المالية ومنها يحدد الباحثون المدخل المناسب لتحديد مفهوم الجودة. فهناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة ، منها على الأخص ، مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات والذى يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمى القوائم المالية ، ومدخل الحوكمة الذى يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة ( Jonas and Blachet, 2000). ويركز الباحث على نقطتين أساسيتين فى هذا الصدد. النقطة الأولى ، أن التركيز فى الطلب على جودة المعلومات يكون عادة على المستثمرين فى الأسهم والسندات ، أما بقية مستخدمى التقارير المالية كأصحاب الديون الخاصة والعمالة والحكومة فيمكنهم ، عن طريق قنوات اتصال خاصة ، الوصول إلى المعلومات التى يحتاجون إليها لتلبية أغراض الرقابة واتخاذ القرارات الأمر الذى لا يتاح للمستثمرين العاديين فى الأسهم والسندات. النقطة الثانية ، أن هناك تداخل كبير بين حاجة المستثمرين وحملة الأسهم ، فحملة الأسهم من غير المديرين هم فى الأصل مستثمرين ، وبالتالى لا يمكنهم الوصول إلى المعلومات الأساسية التى يطلبونها لاتخاذ القرارات وتسهيل عمليات المراقبة والحوكمة إلا من خلال التقارير المالية (Watts and Zimmerman, 1986). على هذا الأساس فإن الباحث يركز فى تحديد مقياس الجودة على منفعة المعلومات المالية لقرارات المستثمرين.

### ١-٣-٢ البدائل النظرية لتحديد مفهوم الجودة

استخدمت الدراسات المحاسبية والتقارير النظامية مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية ، وذلك فى إطار الخصائص النوعية للمعلومات التى أوردتها توصية المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). فبعض الدراسات تناولها تحت مفهوم جودة المحاسبة ( Imhoff, 2003, Biddle and Hilary, 2006) ، والبعض تناولها تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة (SEC, 2000, Shipper, 2003) ، وأخيرا فهناك من تناولها تحت مفهوم جودة الربح (Schipper and Vincent, 2003). وسوف يناقش الباحث هذه البدائل فيما يلى.

#### (أ) جودة المحاسبة وجودة التقارير المالية

تستخدم جودة المحاسبة أحيانا للتعبير عن جودة التقارير المالية التى تنتجها المهنة المحاسبية. مع هذا فإن جودة المحاسبة هى مفهوم عريض يرتبط أساسا بالمهنة المحاسبية بدءا من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة ، مرورا بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية ،

وانتهاء بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالى (Imhoff, 2003, p.119). ويعتبر نطاق جودة المحاسبة ، على هذا النحو ، نطاقا عريضا ينطوى على جودة المحاسبة وجودة المراجعة فى نفس الوقت. ويستخدم بعض الباحثين مفهوم جودة المحاسبة فى الوقت الذى يركزون فيه على نطاق ضيق للجودة يرتبط ببعض المقاييس المحددة لجودة الربح والمتمثلة فى اختيار سياسات هجومية فى التقرير عن الأرباح ، تجنب الاعتراف بالخسائر ، وتمهيد الدخل ( Biddle and Hilary, 2006). وبناءا عليه فإن مصطلح جودة المحاسبة هو مصطلح عام يتسع أو يضيق حسب توجه الباحثين. ومع هذا تظل جودة منتج المحاسبة متمثلة فى جودة التقارير المالية.

### (ب) جودة المعايير وجودة التقارير المالية

ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات ، وبالتالى فإن جودة معايير المحاسبة تتمثل فى قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات. كما يجب أن تسمح المعايير بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التى تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى (SEC, 2000). وقد حددت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية مجموعة من الشروط التى يجب توافرها حتى يمكن اعتبار أى مجموعة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية. من هذه الشروط ، وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان فنية عالية المستوى ، سواء لإعداد الدراسات أو إصدار المعايير أو التفسيرات المرتبطة بتلك المعايير ، توفر موارد بشرية فنية عالية المستوى ، ووجود كيانات قوية لمراقبة التزام الشركات بهذه المعايير (SEC, 2000). واعتبرت الهيئة الأمريكية أن جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية لأنه ينتج عن ذلك تقارير مالية تتصف بالإفصاح الكامل ، شفافية أكثر ، وتكون قابلة للمقارنة. على هذا النحو ، فإن الهيئة الأمريكية اهتمت أساسا بالتنظيمات المرتبطة بإصدار المعايير ومراقبة تطبيقها أكثر من ارتباطها بالمعلومات المالية التى يتضمنها التقرير المالى. إلا أن الباحث يعتقد بأن جودة معايير المحاسبة هى شرط من مجموعة الشروط التى يتعين توفرها لتحقيق جودة التقارير المالية ، فأى مجموعة من معايير المحاسبة ، سواء الأمريكية أو الدولية ، تتيح قدرا من الحرية فى اختيار بدائل السياسات المحاسبية ، وتظل جودة التقارير المالية مرهونة بشروط أخرى قد تسمح للإدارة بإساءة استخدام الحرية التى تمنحها المعايير لمعدى القوائم المالية ، وعلى الأخص العوامل النظامية التى تحدد شكل دوافع معدى القوائم المالية.

### (ج) جودة الربح وجودة التقارير المالية

يوجد ما يشبه الإجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح ، أو بعبارة أخرى فإن معظم الباحثين استخدموا ، لقياس جودة التقارير المالية ، مقاييس مرتبطة

بجودة الربح ، وبعبارة ثالثة فإن جودة الربح تعنى جودة التقارير المالية. على سبيل المثال ، طبقا لدراسة Schipper and Vincent (2003, p.98) ، فإن جودة الربح هى مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية ، والأخيرة هى مؤشر على جودة معايير المحاسبة. وربط جودة التقارير المالية بجودة الربح له بعض المزايا على المستوى الميدانى. كما تقاس جودة الربح بمدى تعبير الربح المحاسبى ، المفصح عنه ، عن الربح الاقتصادى غير المنظور (Hodge , 2003, Ball and Shivakumar, 2005). والمشكلة هنا تكمن فى أن الربح الاقتصادى باعتباره غير منظور ، فإنه لا يوجد معيار للحكم على جودة الربح المحاسبى. هنا قدم الفكر المحاسبى العديد من المقاييس البديلة لجودة الربح. المجموعة الأولى من المقاييس ترتبط بالخصائص التتابعية (السلاسل الزمنية للأرباح). أهم هذه الخصائص ، استمرارية الأرباح Persistence ، وتعنى إلى أى مدى تكون الأرباح الجديدة جزء مستمر من الأرباح المستقبلية ، والقوة التنبؤية Predictability، وتعنى قدرة الأرباح المحاسبية والمعلومات الأخرى التى يتضمنها التقرير المالى على مساعدة القارئ فى التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، وأخيرا درجة التقلب Variability فى الأرباح ، وتعنى عدم التقلب فى الأرباح إذا كان نشاط الشركة وبيئتها الاقتصادية غير متقلبة (Schipper and Vincent 2003, pp.99-100). المجموعة الثانية ترتبط بعلاقة الأرباح بالتدفقات النقدية ودور الاستحقاق المحاسبى فى تفسير الفجوة بين الربح والتدفقات النقدية التشغيلية ، فثبات حجم الاستحقاق هنا يعتبر مقياس لمدى جودة الأرباح. فى هذا السياق ، فإن جودة الربح ، وبالتالى جودة التقرير المالى ، تتأثر بالتدخل الهادف للإدارة للتأثير فى الأرباح باستخدام أساليب إدارة الربح لتحقيق مستويات معينة من الأرباح ، أو لجعل الربح ممهدا على الرغم من أن حقيقة النشاط ليست كذلك.

### ١-٣-٣ القياس العملى لجودة التقارير المالية

يعتقد الباحث أن قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الربح هو المدخل الملائم لهذا الغرض لعدة أسباب. السبب الأول أن الربح يعتبر هو صافى التدفق الذى تنتجه الموارد المتاحة للشركة ، ومن ثم فإن إنتاج الربح يتوقف على حجم الموارد المتاحة والفرص الاقتصادية القائمة والظروف الاقتصادية المتوقعة ، كما أنه يمثل فى نفس الوقت مدى نجاح الإدارة فى تشغيل الموارد المتاحة فى الماضى. السبب الثانى أن الربح هو محصلة التغيرات التى تطرأ على الأصول والخصوم والتى تم الاعتراف بها فى شكل إيرادات ومصروفات ، والمحصلة ينتج عنها الربح (أو الخسارة) ، وبناءا عليه فإن أخطاء القياس المحاسبى فى الأرباح تعتبر فى ذات الوقت أخطاء قياس فى الأصول و/أو الخصوم المعروضة فى قائمة المركز المالى. على سبيل المثال ، إذا اعترفت الإدارة بأرباح على المخزون قبل بيعه فإن ذلك يقلل من جودة الربح وجودة قياس المخزون فى نفس الوقت. السبب الثالث ، أنه من المفترض أن يعكس الربح المحاسبى الأداء الاقتصادى الحقيقى للمنشأة ، وبالتالى فإن علاقات الربح بكل من التدفقات

النقدية والتغير فى القيمة السوقية لحق الملكية تعتبر محل الاهتمام كمؤشرات على جودة الربح ومن ثم جودة التقرير المالى. فكلا من التدفقات النقدية والتغير فى القيمة السوقية يعتبر بديلا عمليا للأداء الاقتصادى. على سبيل المثال ، اقتراب الربح المحاسبى من التدفقات النقدية يعتبر دليلا على جودة الربح ، ومن ناحية أخرى كلما جاءت الأرباح المحاسبية متناسبة مع التغير فى القيمة السوقية لحق الملكية كلما دل ذلك على جودة الربح لأنه يعكس توقعات السوق (Buchman et al , 2004).

على هذا الأساس فإن الباحث يعتمد فى هذه الدراسة على جودة الأرباح كمقياس عملى لجودة التقارير المالية. السؤال المطروح الآن ما هو المقياس العملى المناسب للبيئة المصرية لقياس جودة الربح؟ التركيز على الخصائص الزمنية للأرباح بديل غير ملائم لأن أسلوب السلاسل الزمنية يفترض تتابع الأرباح المحاسبية باتساق ، وأن معدل التغير فيها شبه مستقر من سنة لأخرى. وبناءا عليه ، فإن أى خطأ عشوائى فى قياس خصائص الربح الزمنية يعزى إلى عدم الجودة ، فى حين أنه قد يرجع إلى تغيرات اقتصادية حقيقية. كما أن مدخل التدفقات النقدية التشغيلية ، كمؤشر على جودة الربح ، هو الأخر غير ملائم لأنه لا يأخذ فى الاعتبار عدم تماثل الاعتراف المحاسبى بالأرباح والخسائر.

المقياس المستخدم فى هذه الدراسة لقياس جودة الربح يركز على العمليات المحاسبية لقياس الدخل والمتمثلة فى توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر. وسوف يناقش الباحث فى الجزء التالى توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر (وبصورة أعم الإيرادات والمصروفات) من منظور التحفظ المحاسبى لتحديد مقياس جودة الربح.

### (أ) توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر

يقصد بوقتية الأرباح المحاسبية أنها تقدم معلومات تفسر التغيرات فى القيمة السوقية لحق الملكية. فالاتجاه السائد الآن لدى معظم الباحثين ، أن السوق يحصل على معلومات عديدة من مصادر مختلفة ، ويستطيع بموجبها أن يتوقع أداء الشركة ويستجيب لذلك قبل أن يتم الاعتراف بالأرباح والتقرير عنها. من هنا فإن استجابة السوق تبعا لتقرير الربح ما هى إلا استجابة للمعلومات التى ينقلها تقرير الربح وتخالف الأداء الاقتصادى الذى توقعه السوق ( Buchman et al , 2004). على هذا الأساس فإن جودة الربح ترتبط بتوقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر فى التقرير المالى. وعدم الاعتراف الوقتى بالإيرادات أو المصروفات (الأرباح أو الخسائر) يضعف من جودة الربح ، وبالتالى يضعف من جودة التقرير المالى لأنه يترتب عليه ثلاث مشاكل أساسية. المشكلة الأولى أن الربح المحاسبى لا يعكس الأداء الحقيقى للمنشأة خلال الفترة الحالية. المشكلة الثانية: أن الأصول والخصوم تتضمن أخطاء قياس بمقدار ما تم تأجيله أو التعجيل به من الأرباح والخسائر. المشكلة الثالثة: حدوث مفارقات كبيرة بين الربح المحاسبى

والتدفقات النقدية التشغيلية. من وجهة نظر الإدارة ، فإن الأخبار التى تنقل للمستثمرين أرباح تختلف عن تلك التى تنقل لهم خسائر ، فالأولى تعتبر أخبار جيدة تعطى للمستثمر انطباعات إيجابية عن أداء الإدارة ، أما الثانية فتعتبر أخبار سيئة تعطى انطباعات سلبية عن أداء الإدارة. وبصرف النظر عن الدوافع القائمة عند إعداد التقرير المالى ، فإن الإدارة سوف تميل عادة إلى نقل الأخبار الجيدة للمستثمرين وترجئ نقل الأخبار السيئة لهم. هذا لا يعنى أن الأخبار السيئة لن تنقل إلى المستثمرين على الإطلاق ، لكن الإدارة سوف تختار التوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر. هذا التوقيت قد يرتبط بفترة تتعمد فيها الإدارة تخفيض الأرباح ، أو يتم فى فترة يكون لدى الإدارة من الأخبار الجيدة ما يستوعب العواقب السلبية للأخبار السيئة. على سبيل المثال ، استبعاد الأصول ، التى تقل القيمة القابلة للاسترداد منها عن القيمة الدفترية لها ، يتوقف على مستوى الأرباح المحققة قبل إدخال خسائر تصفية هذه الأصول على الأرباح (Bartov, 1993). فإذا كان أداء الشركة ضعيفا فإن عمليات استبعاد الأصول تكون محدودة. كما لوحظ أيضا أن استبعاد الأصول الخاسرة ، أو تخفيض قيمتها الدفترية إلى القيمة القابلة للاسترداد منها ، يتم بكثافة عند تغيير الإدارة ما يدل على أن قيم هذه الأصول كانت متضخمة لصالح الاعتراف بأرباح أثناء عمل الإدارة السابقة[1] (Francis et al, 1996). هذا يعنى أن الإدارة لديها الدافع للتعجيل بالاعتراف بالإرباح واختيار التوقيت المناسب ، من وجهة نظرها ، للاعتراف بالخسائر ، وهو ما يعرف عادة بالاستراتيجية الهجومية فى التقرير عن الأرباح.

يرتبط بقضية التوقيت أيضا مشكلة العناصر غير العادية (الاستثنائية) الأخرى بخلاف المكاسب والخسائر الرأسمالية. تتصف هذه العناصر بعدم الدورية والتكرار ومن ثم فإنها تؤثر على القوة التنبؤية للأرباح. تشمل العناصر غير العادية تسويات مدينة (خسائر) وتسويات دائنة (أرباح) ، بخلاف المكاسب والخسائر الرأسمالية ، مثل إيرادات ومصروفات سنوات سابقة والمخصصات التى انتهى الغرض منها. ولقد تزايد عدد الشركات التى تعرض عناصر غير عادية فى قائمة الدخل ، وتزايدت نسبة العناصر غير العادية إلى إجمالى الأصول فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الآونة الأخيرة (Elliot and Hanna, 1996) ، مما يدل على أنها أصبحت وسيلة من وسائل إدارة الربح. ومشكلة العناصر غير العادية أنها تعد خروجا عن الطريقة المألوفة للمحاسبة ، وتعتبر تسويات اختيارية تؤثر على أرباح العام الحالى ، وتؤثر فى نفس الوقت على عناصر عادية للربح فى الأعوام اللاحقة (Ohlson, 2006). على سبيل المثال تخفيض المخزون فى السنة الحالية يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة للسنة القادمة ، كما أن تخفيض الأصول الثابتة حاليا يؤثر على مصروف الاستهلاك للسنوات القادمة[2].

---

[1] هذه الظاهرة لوحظت عند بيع ثلاث شركات للأسمنت تابعة لقطاع الأعمال العام هى: العامرية للأسمنت ، وأسمنت الإسكندرية ، وأسمنت حلوان.

[2] فى دراسة جورج دانيال (١٩٩٨) ، تم اعتبار سيطرة لجنة المراجعة على التقرير عن هذه العناصر أحد مؤشرات جودة التقرير المالى.

يخلص الباحث من ذلك إلى أن مشكل اختيار التوقيت للاعتراف بالأرباح والخسائر تقلل من جودة الربح وبالتالى جودة التقارير المالية. وتنعكس هذه المشكلة فى اختيار توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر الرأسمالية ، كما أن العناصر غير العادية الأخرى هى نتاج للتلاعب فى توقيت الاعتراف المحاسبى ، وبالتالى فإن الزيادة فيها يؤثر سلبا على جودة التقارير المالية.

**(ب) التحفظ المحاسبى والاعتراف الفورى بالخسائر**

الاستراتيجية الهجومية للإدارة فى الاعتراف بالأرباح والتقرير عن الأخبار الجيدة قبل الأخبار السيئة ، تقابل بسياسة التحفظ المحاسبى التى يتمسك بها المحاسب ، معد القوائم المالية ، والمراجع الذى يتحقق من تلك القوائم فى ضوء معايير المحاسبة السائدة. فالمحاسب يميل عادة إلى التحقق من الأخبار الجيدة قبل تضمينها فى التقارير المالية ، فى نفس الوقت فإنه يميل إلى أن تتضمن التقارير المالية الخسائر غير المحققة بسرعة. هذا يعنى أنه يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة حتى ولو كان هناك سند ضعيف للتحقق منها ، فى الوقت الذى لا يتم فيه الاعتراف بالأرباح غير المحققة قبل تحققها (Basu, 1997). على سبيل المثال ، فإنه إذا استلمت الشركة أخبارا سيئة عن تناقص العمر الإنتاجى للأصول الثابتة والمقدر على أساس قبلى لاحتساب مصروف الاستهلاك السنوى ، فإن المحاسب مطالب ، وفقا لسياسة التحفظ المحاسبى ، بحساب فروق الاستهلاك السابق وتحميلها على قائمة الدخل دفعة واحدة فى نفس العام ، ثم يعاد حساب مصروف الاستهلاك فى نهاية كل سنة بعد تاريخ هذا الحدث على أساس العمر الإنتاجى المخفض. أما إذا تلقت الشركة أخبارا جيدة عن زيادة العمر الإنتاجى لها ، فإن المحاسب يحسب مصروف الاستهلاك للسنة الحالية والسنوات التالية على أساس صافى القيمة الدفترية مقسوما على العمر الباقى (Basu, 1997, pp. 4-5). وقواعد الاعتراف بالإيرادات والمصروفات تؤيد هذه النظرية ، ففى الوقت الذى تضع تلك القواعد شروطا صارمة للاعتراف بالإيرادات والمكاسب ، فإنها تضع شروطا أقل صرامة للاعتراف بالمصروفات والخسائر. هذا يوضح أن هناك عدم تماثل فى الاعتراف المحاسبى بالتغيرات التى تطرأ على قيم الأصول ، ففى الوقت الذى يتم الاعتراف فيه بالتغيرات السالبة على أنها خسائر ، فإنه لا يتم الاعتراف بالتغيرات الموجبة على أنها أرباح قياسا على ذلك.

**(ج) أهمية الاعتراف الفورى بالخسائر وعدم الإعتراف بالأرباح**

السبب الرئيسى وراء عدم التماثل فى الاعتراف المحاسبى وقواعد التحقق من الإيرادات والمصروفات يرجع إلى دوافع الإدارة. فالإدارة لديها دوافع غير متماثلة بالنسبة للتقرير عن الأرباح والخسائر بحيث يحاولون إرجاء الاعتراف بالخسائر إلى التوقيت الذى لا يضر بمصالحهم. ويذهب بعض الباحثين لأبعد من ذلك حيث يعتقدون أن الإدارة قد تعلن عن أرباح

فى الوقت الذى يجب أن تعلن فيه عن خسائر (Ball and Shivakumar, 2005). بناءا على ذلك فإن الاعتراف الفورى بالخسائر يعتبر خاصية مهمة من خصائص جودة الربح ، والاعتقاد الأرجح هنا أن عدم التماثل فى الاعتراف المحاسبى بين الأرباح والخسائر ، يعوض عدم التماثل الذى تحركه دوافع الإدارة فى التقرير عن الأخبار الجيدة قبل الأخبار السيئة. وهناك عدة أسبب يقدمها الفكر المحاسبى وراء أهمية الاعتراف الفورى بالخسائر ( Watts, 2003, p.208, Ball and Shivakumar, 2005, pp. 87-88). أهم هذه الأسباب ما يأى:

١- نظرا لأن السلوك الانتهازى للإدارة يظل قائما طالما أن هناك من يقوم أداء الإدارة بناءا على الأرباح المحاسبية ، ومن ثم فإن لدى الإدارة الدافع لجعل الربح المحاسبى متحيزا لمصلحتها. وبناءا عليه ، فإن الاعتراف الفورى بالخسائر يقلل من آثار التحيز الذى أدخلته الإدارة على الربح المحاسبى.

٢- يترتب على الاعتراف الفورى بالخسائر تخفيض قيم الأصول ، إذا كان هناك أدلة على هذا الانخفاض ، وذلك على حساب الأرباح ، ومن ثم يقلل من المدفوعات التى تدفعها الشركة للإدارة والمساهمين الحاليين على حساب المقرضين والمساهمين المحتملين.

٣- إذا استطاعت الإدارة تأجيل الاعتراف بالخسائر ، عند توفر معلومات لديها عن هذه الخسائر ، فإن هذه الحالة تخلق نوعا من عدم تماثل المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين وبقية حملة الأسهم. هذه الحالة تهيئ الفرصة للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حملة الأسهم لبيع ما فى حوزتهم من أسهم قبل الاعتراف بالخسائر ، أو تأجيل الاعتراف بالخسائر ونقل أصول الشركة مبالغا فيها إلى الإدارة الجديدة. لكن الاعتراف الفورى بالخسائر فى ظل معايير واضحة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبى تسد فجوة المعلومات المتعلقة بانخفاض قيم الأصول بين الإدارة وحملة الأسهم العاديين.

٤- الاعتراف الفورى بالخسائر يحول دون استمرار الإدارة فى اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية يترتب عليها تخفيض قيمة المنشأة مستقبلا. فإذا علم المديرون أنه سوف يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن انخفاض الأصول عن قيمتها الاستردادية أثناء مدة خدمتهم ، فإنهم لن تستمروا فى الدخول فى مشروعات استثمارية صافى القيمة الحالية لها سالب ، كما يمنعها ذلك أيضا من الاستمرار فى الاحتفاظ بأصول نتائج التشغيل المستقبلى لها سالب.

٥- الاعتراف الفورى بالخسائر يحسن عملية المراقبة التى يقوم بها أصحاب الديون. فمن مصلحة المقرضين أن يتم الاعتراف الفورى بالخسائر غير المحققة فى تاريخ وجود دليل على انخفاض قيم الأصول ، سواء كان ذلك قبل التعاقد أو أثناء التعاقد. ففى مرحلة ما قبل التعاقد ، فإن الاعتراف الفورى بالخسائر يمكن المقرضين من تحديد صافى الأصول بصورة أدق ومن ثم تحديد الجدارة الائتمانية للشركة ، بدلا من اكتشاف القيمة الحقيقية

لصافى الأصول عند تحقق الخسائر. أما الاعتراف الفورى بالخسائر غير المحققة أثناء التعاقد ، طالما أن الدليل عليها لم يظهر إلا خلال الفترة المالية للاعتراف ، فإنه يسهل على المقرضين التحقق من شروط عقد القرض واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية حقوقهم بصورة فورية.

٦- عدم تماثل المساءلة القانونية التى قد يفرضها أصحاب المصالح على الإدارة والمراجع عن الأرباح والخسائر تشكل سببا أساسيا وراء الاعتراف الفورى بالخسائر وعدم الاعتراف الفورى بالأرباح. فليس من المتوقع أن يساءل أى محاسب عن تخفيض قيمة الأصول والاعتراف بالخسائر غير المحققة متى وجدت أدلة على ذلك ، فى نفس الوقت فإن احتمالات المساءلة تكون أعلى عندما تكون قيم تلك الأصول مبالغا فيها نتيجة الاعتراف بالأرباح قبل تحققها.

٧- نفس منطق المساءلة ينسحب على الانتقادات التى يوجهها المجتمع لمعدى معايير المحاسبة عندما يقدمون معايير محاسبية من شأنها المبالغة فى الأرباح على حساب القيمة الحقيقية للأصول ، وبالتالى فإن معدى معايير المحاسبة عادة يزكون سياسات الاعتراف الفورى بالخسائر ولا يتبعون نفس الشئ بالنسبة للأرباح غير المحققة.

من هذا العرض ، فإن الباحث يفترض أن الاعتراف الفورى بالخسائر أهم خاصية من خصائص جودة التقارير المالية ، وأن تكرار عرض الإدارة لعناصر استثنائية متعددة يتناقض مع مبدأ الاعتراف الفورى بالخسائر ، وبالتالى يقلل من جودة التقارير المالية.

## ١-٤ العوامل المؤثر فى جودة التقارير المالية

فى ضوء ما تم عرضه من تحليل لجودة التقارير المالية ، فإن الباحث يحدد ثلاثة عوامل أساسية تحدد جودة التقارير المالية ، هذه العوامل تشمل ما يأتى:

١- معايير المحاسبة

٢- العوامل النظامية.

٣- دوافع الإدارة.

وسوف يناقش الباحث هذه العوامل فيما يلى.

١-٤-١ معايير المحاسبة

تبدأ محددات جودة التقارير المالية فى دولة معينة من معايير المحاسبة التى تطبقها تلك الدولة. فالمعايير تحدد قواعد القياس والإثبات والعرض والإفصاح للعمليات والأحداث المالية المؤثرة فى أداء المنشأة ومركزها المالى وتدفقاتها النقدية. ولا يمكن لأى باحث أن يسلم بداية بأن هناك مجموعة متكاملة من معايير المحاسبة تفوق غيرها من مجموعات المعايير الأخرى ، فالأمر مرهون بالظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة. كما لا يمكن القول بأن مجموعة معينة من معايير المحاسبة ، كالمعايير الأمريكية ، لا تتيح الاختيار للإدارة عند التطبيق لأن عدم تجانس الأنشطة الاقتصادية للشركات داخل نفس الدولة يتطلب بعض المرونة فى إعداد معايير المحاسبة. ولقد تم تقديم معايير المحاسبة الدولية كمجموعة متكاملة وذات جودة عالية تسمح بالمقارنة بين الشركات بصرف النظر عن الدول التى تنتمى إليها تلك الشركات. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ، هل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغير ، يؤدى إلى جودة عالية للتقارير المالية ؟ الإجابة على هذا السؤال تعود بنا إلى جودة معايير المحاسبة المشار إليها فى قسم سابق من هذا البحث. والحكم على جودة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة معينة ، سواء الدولية أو الأمريكية أو غيرها ، يرتبط بثلاثة أمور أساسية هى : تنظيم الهيئة المعنية بإصدار المعايير وما يرتبط بها من تفسيرات ، الطريقة التى تعد وتصدر بها المعايير ، وطريقة تطبيق المعايير ومتابعة الالتزام بها.

فيما يتعلق بتنظيم الهيئة الدولية ، فإنه يمكن القول أن تنظيم الهيئة الدولية ، وتدخل لجنة البورصات العالمية فى الرقابة على عملية إعداد المعايير الدولية ، من شأنه أن يفرز معايير محاسبية عالية الجودة ، إلا أن هيمنة ثمانى دول ، منها الولايات المتحدة الأمريكية ، على مجلس المعايير يسمح بوجود تكتلات سياسية داخل المجلس تفرز معايير محاسبية تلبى زغبات ممثلى هذه الدول. من ناحية أخرى فإن وجود المعايير الأمريكية كمجموعة مستقلة وقائمة كبديل للمعايير الدولية يتيح للشركات العالمية الكبرى وسيلة ضغط على الهيئة الدولية لتنفيذ متطلباتها ، وإلا فإن هذه الشركات سوف تتحول إلى المعايير الأمريكية (Zeff, 2002). ولهذا فإن المعايير الدولية تصدر متضمنة قدرا أكبر من الاختيارات المحاسبية لتأخذ فى الاعتبار المتغيرات الوطنية من دولة لأخرى ، والمتغيرات الاقتصادية من نشاط لآخر ومن شركة لأخرى.

وفيما يتعلق بالطريقة التى تعد وتصدر بها معايير المحاسبة الدولية ، فإن الباحثين يصنفون معايير المحاسبة من حيث طريقة الإعداد إلى نوعين من المعايير ، معايير مؤسسة على القواعد Rules-based standards، ومعايير مؤسسة على المبادئ Principles-based standards. ويصنف الباحثون المعايير الأمريكية بأنها تنتمى إلى المجموعة الأولى ، أما المعايير الدولية فإنها تصنف إلى المجموعة الثانية. ولا يوجد دليل مباشر على تأثير أى من الطريقتين على جودة معايير المحاسبة. غير أن الجدل السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يحاول تبرير

الطريقة التى تعد بها المعايير الأمريكية ، ومحاولة ربط القواعد بالمبادئ فى أعقاب مطالبة FASB بتغيير نمط إعداد المعايير بالتحول إلى المبادئ بدلا من القواعد بعد فشل بعض الشركات الأمريكية الكبرى ، يوضح أن تأسيس المعايير على المبادئ يترتب عليه جودة أعلى (Schipper, 2003, Nelson, 2003). من ناحية أخرى ، إذا كانت صياغة المعايير تتم فى شكل قواعد تفصيلية لتخفيض إدارة الربح ولتحقيق القابلية للمقارنة بين الشركات ، فإن تفصيل الأدوات والعمليات المالية بصورة تجعل شروط تطبيق القواعد التفصيلية غير قائمة تمكن الشركات من التحايل على تطبيق تلك القواعد كما حدث فى شركة إنرون المنهارة. وبناءا عليه فإن الاحتكام إلى المبادئ فى إعداد المعايير يحقق نفس أغراض القواعد التفصيلية دون السماح للإدارة بالخروج عن القواعد (Nobes, 2005).

أما فيما يتعلق بتطبيق المعايير ومتابعة الإلتزام بها فإنه لا يرتبط بالمعايير ذاتها ، لكنه يرتبط بالمتغيرات النظامية للدولة المعنية بتطبيق المعايير ، وهذا ما سيناقشه الباحث فى العامل الثانى من عوامل جودة التقارير المالية.

يخلص الباحث من هذا التحليل إلى نتيجة محددة عن أثر المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية وهى:

مع ثبات عوامل الجودة الأخرى ، فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يترتب عليه جودة أعلى للتقارير المالية.

### ١-٤-٢ العوامل النظامية

التطبيق الفعلى لمعايير المحاسبة الدولية يتوقف على العوامل النظامية السائدة فى الدولة المطبقة لهذه المعايير. فمجموعة المعايير واحدة ، وتطبيقها بشكل موحد بين دولتين مختلفتين ، فى حالة تماثل دوافع مطبقى المعايير بين الدولتين ، قد ينتج عنه تماثل فى جودة التقارير المالية المنتجة فى الدولتين. إلا أن العوامل النظامية التى تحكم النشاط الاقتصادى فى كل دولة تؤدى إلى اختلاف التطبيق من دولة لأخرى ، وينتج عن هذه الاختلافات تباين فى جودة التقارير المالية لكل دولة (Holthausen, 2003). فالعوامل النظامية السائدة فى الدولة تحدد إلى حد بعيد مسئوليات معدى التقارير المالية ومسئوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير ، وبالتالى تشكل دوافع كلا منهما بالنسبة للتقارير المالية. والاختلافات النظامية بين الدول متعددة بشكل يصعب معه تحديد مجموعات رئيسية من العوامل النظامية تصنف على أساسها الدول المطبقة للمعايير. كما أن المعايير الدولية تعتبر حديثة نسبيا ، والتزام الدول بها جاء تمشيا مع متغيرات اقتصادية وسياسية محلية إضافة إلى متطلبات عالمية رأت معظم الدول أن تتماشى معها. وبناءا عليه فإن إلتزام الدول بمعايير المحاسبة الدولية ، قد ترتب عليه إدخال هذه المعايير على بيئة قانونية تختلف من دولة لأخرى ، وعلى نظم محاسبية سائدة فى كل دولة

ومستقرة منذ سنوات عديدة قد لا تتوافق مدخلات وعمليات ومخرجات تلك النظم مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية. فى ضوء ذالك فإن الباحث يناقش العوامل النظامية من منظور البيئة القانونية ، والنظم المحاسبية السائدة فى الدولة.

### (أ) البيئة القانونية

تصنف البيئة القانونية للدولة إما بانتمائها إلى دول تتبع قواعد النظام العام Common law ، أو بانتمائها إلى مجموعة الدول التى تتبع قواعد القانون الخاص Cod law ( Ball et al , 2000). فى ظل النظام العام ، فإنه لا يوجد قواعد قانونية مفصلة تحكم سلوك أو ممارسة معينة كالمحاسبة والمراجعة أو تحكم تنظيم الشركات والأسواق ، وإنما تنبثق القوانين المنظمة من قواعد عامة تخاطب كافة الممارسات والأعمال دون تحديد. فى ظل هذا النظام فإن الأفراد والمؤسسات (المستثمرين) من ناحية ، والقضاء من ناحية أخرى ، هم الذين يشكلون قواعد النظام الذى يحكم الممارسة المهنية وتنظيم الشركات والأسواق. فالأفراد والمؤسسات (المستثمرين) هم المعنيين باتخاذ إجراءات المساءلة والتقاضى ، والقضاء يصدر الأحكام التى تفصل فى النزاعات وتشكل مقياسا تقاس عليه عمليات الفصل فى أى نزاعات تالية. فى ظل هذا النظام ، فإن معدى القوائم المالية والمراجعين مسئولون أمام الأطراف المعنية بالتقرير المالى ، وتكون المسئولية المدنية هى المسئولية التى تفرض على معدى القوائم المالية والمراجعين فى حالات إثبات الخطأ أو الإضرار بالآخرين. من ناحية أخرى ، فإن الطلب على المعلومات المحاسبية المتاحة عامة ، وعلى معايير المحاسبة التى تنتج هذه المعلومات ، يكون منبعه المستثمرين ، لأن أى أطراف أخرى تستطيع أن تصل إلى المعلومات التى تحتاجها من خلال قنوات خاصة. على هذا الأساس ، فإن قواعد النظام العام يطلق عليها نموذج حملة الأسهم Stockholders.

فى ظل نظام القانون الخاص ، فإن الدولة تصدر قانونا لكل ممارسة أو سلوك أو نشاط معين ، يتضمن هذا القانون قواعد تفصيلية محددة تحكم الممارسة أو السلوك أو النشاط الذى صدر بشأنه القانون. وبناءا عليه فإن هذه النوعية من القوانين يحدث عليها تعديلات عديدة ومتكررة لسد الثغرات التى تظهر عند التطبيق العملى ، ولظهور مستجدات جديدة تجعل بعض قواعد القانون الحالى غير ملائمة. كما تتطلب نظم القانون الخاص إصدار قوانين خاصة جديدة مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لظهور مستجدات جديدة تفرز ممارسات وأنشطة لم تنظمها قوانين سابقة. فى هذه النوعية من النظم ، فإن قواعد قانونية محددة سوف تنظم المحاسبة والمراجعة وعمل الشركات وأسواق المال ، كما تحدد المسئوليات التى تقع على كافة الأطراف ، بما فى ذلك معدى التقارير المالية والمراجعين ، بشكل تفصيلى. من ناحية أخرى فإن المساءلات القانونية فى هذا النظام تحركها الدولة ، وتعتبر المسئولية الجنائية هى المسئولية

السائدة فى هذا النظام. تتبع قواعد القانون الخاص من مبادئ عامة كالعدالة والمساواة ، ولهذا فإنها تعطى لكافة الأطراف المهتمة بالشركات نفس المعاملة بصرف النظر عن قدرة كل طرف على الوصول إلى المعلومات التى يحتاجها. وبناءا عليه فإن الطلب على التقارير المالية ومعايير المحاسبة يكون مرجعه الدولة لتحقيق مصالح كافة الأطراف المعنية ، وبالتالى يطلق عليه نموذج أصحاب المصالح Stakeholders.

بناءا على هذا التصنيف ، فإنه ، من وجهة نظر حماية مصالح المستثمرين ، يمكن الوصول إلى نتيجة محددة عن تأثير النظام القانونى السائد فى الدولة على جودة التقارير المالية وهو :

جودة التقارير المالية تكون أعلى فى الدول التى تسودها قواعد النظام العام عن تلك التى تكون الغلبة فيها لقواعد القانون الخاص لتنظيم الإفصاح المحاسبى.

(ب) النظم المحاسبية

أحد المشاكل المرتبطة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، أن هذه المعايير أصبحت علامة أو إسم تجارى تسعى إليه العديد من الدول التى تميزت فى الماضى بضعف جودة معايير المحاسبة الوطنية لديها. فلقد سارعت الدول التى تحاول جذب مزيد من الاستثمارات العالمية إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعطاء إشارات عن جودة التقارير المالية التى تنتج فى هذه الدولة ، كما سارعت أيضا دولا تميزت بجودة عالية للتقارير المالية فى الماضى فى نفس الاتجاه. وبناءا عليه فإن استخدام الإشارات الصادرة عن الدول بتطبيق معايير المحاسبة الدولية كمؤشر على جودة التقارير المالية يعتبر مضللا (Ball, 2006). العبرة هنا بالتطبيق الفعلى لمعايير المحاسبة الدولية ومراقبة تطبيقها ، فهناك دولا وشركات تستخدم معايير المحاسبة الدولية كواجهة ظاهرية دون أن تحدث تغييرات جذرية على النظم المحاسبية التى كانت سائدة لديها من قبل لتتوافق مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، وهناك أيضا دولا وشركات قد طبقتها بصورة فعلية ، وأدخلت تعديلات جذرية على النظم المحاسبية لتتوائم مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، كجزء من التزامها بتحسين عملية التقرير المالى لديها ( Daske et al, 2007). المجموعة الأولى من الدول والشركات أبقت على القواعد المحاسبية التى كانت مطبقة من قبل ، كما أبقت على المراجعة ، كآلية لمتابعة تطبيق المعايير ، بدون إحداث تغيرات جوهرية عليها. أما الدول والشركات الجادة فى تبنى معايير المحاسبة الدولية ، فقد سمحت بفترة انتقالية لتوفيق أوضاعها وتحديث نظم المحاسبة والمراجعة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. وبناءا على ذلك فإن الباحث يمكنه استخلاص النتيجة الآتية:

أن التطبيق الجاد لمعايير المحاسبة الدولية يترتب عليه جودة أعلى للتقارير المالية من تلك التى تترتب على التطبيق الظاهرى للمعايير.

### ١-٤-٣ دوافع الإدارة

العامل الثالث من العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية هو دوافع الإدارة. فمعظم الدراسات السابقة ، التى قدمت فى هذه الدراسة ، اعتمدت على المقارنات الدولية لبعض الدول ، وبالتالى اقتصر معظمها على المتغيرات النظامية ومعايير المحاسبة الدولية كعوامل تحدد جودة التقارير المالية. فى نفس الوقت ، فإن تلك الدراسات اعتبرت أن العوامل النظامية فى دولة معينة هى التى تشكل دوافع معدى القوائم المالية والمراجعين من خلال ما تفرضه تلك العوامل من مسئوليات على كلا من الإدارة والمراجع ( Ball et al , 2000, ball et al 2003, Luez et al , 2003, Daske et al 2007). ومع هذا ، فإنه على الرغم من أن المتغيرات النظامية تشكل دوافع الإدارة والمراجعين ، إلا أن دوافع الإدارة على الأقل ليست متماثلة بين الشركات على مستوى الدولة الواحدة ، كما أنها ليست متماثلة من سنة لأخرى. فالإدارة تختار استراتيجية التقرير عن الأرباح حسب العلاقات التعاقدية القائمة وتلك المزمع الدخول فيها فى المدى القصير وذلك فى حدود ما تسمح به المعايير المطبقة والمتغيرات النظامية القائمة. وحتى إذا كانت العلاقات التعاقدية القائمة أو المزمعة لا تشكل دوافع مؤثرة حاليا فى استراتيجية التقرير عن الأرباح ، فإن مستوى الأرباح للفترة السابقة سوف يمثل ، بالنسبة للإدارة ، مؤشرا على الأرباح التى يتعين التقرير عنها للفترة الحالية. فالإدارة بطبيعتها لن تسمح بزيادة كبيرة فى الأرباح المحاسبية التى يتم التقرير عنها للفترة الحالية مقارنة بتلك التى تم التقرير عنها فى الفترة السابقة ، إذا كان الربح الحقيقى مرتفع وتتوقع عدم استمراره على هذا النحو. وبناءا عليه فإن الإدارة ، وفقا لتحليل Basu (1997) عن عدم تماثل نقل الأخبار ، سوف تحاول تقديم معلومات الربح إلى المستثمرين بالقدر الذى ينقل لهم أخبار جيدة وتختزن أى زيادة عن ذلك. من ناحية أخرى فإن الإدارة سوف تتباطئ فى نقل أى أخبار غير جيدة عن انخفاض الربح عن الفترة السابقة ، حتى لو كان الربح الحقيقى منخفض ، قبل أن تحاول استخدام الأدوات المحاسبية لجعل الربح المحاسبى عن الفترة الحالية لا يختلف كثيرا عن الربح المحاسبى لفترة المقارنة.

فإذا افترضنا أن دوافع المراجعين تحددها المتغيرات النظامية ، وأن خدمة المراجعة متماثلة ، فإن النتيجة التى يمكن أن ننتهى إليها هى:

مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن دوافع الإدارة القائمة وقت إعداد التقرير المالى تؤثر على جودة ذلك التقرير.

## ١-٥ عوامل الجودة فى مصر وفروض الدراسة

تعتبر البيئة المصرية مناسبة جدا لاختبار أثر معايير المحاسبة الدولية والمتغيرات النظامية على جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية. فمنذ أن

صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وبدأت الدولة فى تنشيط سوق المال ببدء برنامج الخصخصة اعتبارا من عام ١٩٩٣ ، وتبنت الدولة إلزام الشركات المقيدة فى السوق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، فإن البيئة المصرية تعتبر مناسبة لتحقيق هدف البحث. وسوف يناقش الباحث العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية فى البيئة المصرية فيما يلى.

### ١-٥-١ معايير المحاسبة الدولية

إذا سلمنا بأن مجموعة معايير المحاسبة الدولية هى مجموعة ذات جودة عالية ، وأن استخدامها فى حد ذاته يرفع من جودة التقارير المالية ، وتتوقف درجة الجودة بعد ذلك على العوامل النظامية ودوافع الإدارة (Ball, 2006) ، فإن الشركات المصرية المسجلة فى سوق رأس المال تبدو متساوية فى هذا العامل لأنها ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية بموجب القرار الوزارى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧. وتعد المعايير المصرية من قبل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهنى المرتبطة بها ، والمشكلة بالقرار الوزارى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧ ، والتى تعد المعايير المصرية وفقا لأحدث المعايير المحاسبية الدولية (وزارة الاقتصاد ، ١٩٩٧). ولقد تم تقديم ثلاث إصدارات لمعايير المحاسبة المصرية ، الإصدار الأول عام ١٩٩٧ متضمنا معايير من ١-٢٢ ، والإصدار الثانى عام ٢٠٠٢ متضمنا نفس الترقيم من ١ حتى ٢٢ ، ولكن مع إحلال المعيار المصرى رقم ١ محل المعايير أرقام ١ ، ٣ ، ٩ ، وتعديل المعيار رقم ١٠ ، وأخيرا استحداث المعيار رقم ٢٢ "المحاسبة عن أصول غير ملموسة" وألغى بموجبه المعيار رقم ٦ (وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٢). أما الإصدار الثالث والأخير فتم عام ٢٠٠٦ ، وشمل هذا الإصدار كافة المعايير الدولية مع بعض الاستثناءات المحدودة (وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٦). وبناءا عليه فإن الشركات المصرية المقيدة فى سوق الأوراق المالية ملتزمة بتطبيق المعايير المصرية (المعدة وفقا لأحدث المعايير الدولية). الإلتزام بهذه المعايير على السواء لا يتيح أرضية تمكن من تقسيم الشركات بحسب نوعية المعايير المطبقة. إلا أننا إذا قارنا إصدار ٢٠٠٢ مع إصدار ٢٠٠٦ نجد أن هناك مجموعة من المعايير الأساسية التى لم يتناولها إصدار عام ٢٠٠٢ ، ويعتبر تطبيقها ضرورة عملية لتنعكس جودة معايير المحاسبة على جودة التقارير المالية. من بين هذه المجموعة ، المعيار الدولى رقم (٣٦) "انخفاض الأصول"[3] ، Impairment of Assets. بناءا عليه ، فإنه يمكن تقسيم الشركات المصرية من حيث تطبيقها أو عدم تطبيقها لمعيار انخفاض الأصول لتحديد أثر معايير المحاسبة على جودة التقارير المالية. وسوف يناقش الباحث أهمية معيار الانخفاض فى الأصول فيما يلى.

---

[3] صدر المعيار المصرى فى إصدار عام ٢٠٠٦ تحت مسمى اضمحلال الأصول.

### ١-٥-٢ معيار الانخفاض فى الأصول

صدر معيار الانخفاض فى الأصول عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بعد اعتماده فى ابريل من عام ١٩٩٩ ليطبق على القوائم المالية التى تصدر اعتبرا من يوليو من نفس العام ، وتم تعديله فى مارس من عام ٢٠٠٤ (IAS,36, 2004)[4]. ومسمى "انخفاض الأصول" يعطى دلالة واضحة عن طبيعة الظاهرة التى يتناولها المعيار من مسمى "اضمحلال الأصول" التى استخدمت فى النسخة المصرية من المعيار. كلاهما يعبر عن نقص القيم الحقيقية للأصول عن القيمة الدفترية ، وكلاهما يتطلب الاعتراف الفورى بالخسائر غير المحققة الناتجة عن هذا النقص. ومع هذا ، فإن طبيعة تلك الظاهرة تشير إلى هبوط مفاجئ فى قيم الأصول التى يطبق عليها المعيار نتيجة لعوامل معينة ، ويستدل عن هذا الهبوط من بعض المؤشرات المتاحة فى نهاية الفترة. ولهذا فإن لفظ "انخفاض" يعتبر أكثر دلالة من لفظ "اضمحلال" لأن الأخير يعبر عن نوعا من النقص التدريجى المنتظم. من ناحية أخرى فإن الترجمة إلى العربية المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية تضمنت المعيار تحت مسمى "انخفاض قيمة الأصول" (مجلس معايير المحاسبة الدولية ٢٠٠٦) ، وكل التراجم إلى العربية ، والمفاهيم الواردة بالتقارير المالية للشركات التى طبقت المعيار قبل صدور النسخة المصرية ، استخدمت لفظ "انخفاض".

#### (أ) متطلبات المعيار

يطبق هذا المعيار ، على كل الأصول عدا: المخزون بكافة أنواعه ، الأصول الناجمة عن عقود الإنشاء ، أصول الضريبة المؤجلة ، الأصول المرتبطة بمنافع الموظفين ، الاستثمارات المالية ، والأصول غير المتداولة المجنبة للاستبعاد. ويتطلب المعيار ضرورة مراجعة الظروف المحيطة بالمنشأة أو بأصل معين من أصولها فى نهاية كل فترة مالية ، وإذا تبين وجود مؤشرات معينة على احتمال انخفاض أصل من أصول الشركة ، عدا الأصول المستثناة من المعيار والتى يعالج الانخفاض فيها بموجب معايير أخرى ، فإن على الشركة أن تختبر القيمة الدفترية للأصل لاستيضاح ما إذا كان هناك انخفاض فى قيمة الأصل أم لا. ويتم اختبار قيمة الأصل عن طريق مقارنة القيمة الدفترية للأصل مع القيمة التى يمكن استردادها منه ، وهذا يتطلب أن تعد الشركة تقديرا موثقا وموثوقا فيه للقيمة التى يمكن استردادها من الأصل. وتحدد الفقرة رقم (١٨) من المعيار الدولى رقم (٣٦) ومن المعيار المصرى رقم (٣١) كيفية قياس القيمة التى يمكن استردادها من الأصل ، أو أدنى وحدة لإنتاج النقد ينتمى إليها الأصل ، بصافى القيمة البيعية للأصل أو للوحدة التى ينتمى إليها أو القيمة الاستخدامية للأصل أو الوحدة

---

[4] أصدر المعيار الأمريكى رقم ١٢١ عام ١٩٩٥ وتم إلغاؤه بإصدار المعيار رقم ١٤٤سنة ٢٠٠١، وكلاهما يتناول الانخفاض فى الأصول المعمرة طويلا Long Lived ، ونظرا للاختلافات الواضحة فيما بين المعيار الأمريكى والمعيار الدولى ، فإن هناك تعاون فيما بين الهيئتين حاليا لإصدار معيار موحد لمعالجة الانخفاض فى قيم الأصول.

التى ينتمى إليها الأصل. ويتطلب تحديد القيمة التى يمكن استردادها إما توفر قيمة عادلة للأصل ، أو تدفقات نقدية للأصل ، أو للوحدة التى ينتمى إليها ، أو كلاهما معا. ويمكن الحصول أو الاستدلال على القيمة العادلة من خلال عمليات متكافئة فى سوق نشطة للأصل أو غير نشطة بشرط إمكانية الاستدلال على القيمة بطريقة مقبولة. أما التدفقات النقدية فإنها تقدر من استخدام الأصل ، إذا كان ينتج هذه التدفقات بمفرده ، أو تقدر لأدنى وحدة تنتج النقد وينتمى إليها الأصل (تسمى وحدة إنتاج النقد). ولا تستخدم التدفقات النقدية مطلقة فى اختبار الانخفاض ، بل يجب حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية باستخدام معدل خصم مناسب يعبر عن القيمة الزمنية للنقود[5].

بموجب الاختبار السابق ، إذا تبين أن القيمة الاستردادية للأصل (صافى القيمة البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية أيهما أعلى) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإن الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية يمثل انخفاض فى قيمة الأصل ، ويجب الاعتراف بهذا الانخفاض دفتريا بتخفيض القيمة الدفترية للأصل وترحيل هذا الانخفاض إلى قائمة الدخل ، وفى حالة حساب استهلاك للأصل ، فإن الاستهلاك يحسب على أساس القيمة الدفترية المخفضة والعمر الإنتاجى المتبقى فى السنوات التالية للانخفاض.

الفقرة (١١٠) من المعيار الدولى ومن المعيار المصرى تتطلب مراجعة الأصول السابق تخفيضها فى أى فترة مالية ، فيما عدا الشهرة ، لاختبار ما إذا كان هناك أى مؤشرات على زوال خسائر الانخفاض ، أو أى جزء منها ، فى تاريخ نهاية الفترة المالية. وإذا وجدت هذه المؤشرات فإنها تدل على زيادة قيمة الأصل أو زيادة عمره الإنتاجى المتبقى ، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى القيمة الاستردادية. وإذا ثبتت زيادة القيمة الاستردادية ، فإنه يتعين عكس الخسارة السابق الاعتراف بها ، أو أى جزء منها حسب مقدار الزيادة فى القيمة الاستردادية ، فى قيمة الأصل عدا الشهرة. وبناءا عليه فإن زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الاستردادية الجديدة يتطلب الاعتراف بأرباح فى قائمة الدخل فى صورة عكس الخسارة السابقة ، بشرط ألا يترتب على ذلك زيادة القيمة الدفترية للأصل عن تلك القيمة التى كانت مسجلة قبل تسجيل خسائر الانخفاض فى السنوات السابقة. هذا يعنى أنه بإمكان الشركات ، فى ضوء الأدلة المتاحة ، أن تعيد الخسائر السابقة إلى قائمة الدخل فى أى سنة تالية لسنة الاعتراف بالخسائر[6].

---

[5] المعيار الأمريكى (FASB, 144) يستخدم مجموع التدفقات النقدية فى تقدير القيمة الاستخدامية للأصل أو الوحدة فى مرحلة الاختبار إلى أن يثبت وجود انخفاض ، فى هذه الحالة تحسب الخسارة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

[6] المعيار الأمريكى (FASB, 144) لا يسمح بإعادة الخسائر إلى قائمة الدخل مرة أخرى ، لأنه يتطلب أن تكون مؤشرات الانخفاض عند الاعتراف بالخسائر تدل على أن خسائر الانخفاض دائمة وليست مؤقتة.

**(ب) أهمية المعيار**

معيار انخفاض الأصول ، إذا تم تطبيقه على النحو المقصود فى المعيار ، يؤدى إلى تعزيز جودة التقارير المالية لأنه يترتب عليه التقرير عن حقيقة الوضع الاقتصادى لأصول المنشأة ، كما أنه يلزم الشركات بالاعتراف الفورى بالخسائر غير المحققة متى وجدت أدلة على وجود هذه الخسائر. المعيار ، على هذا النحو ، يساعد فى تخفيض مساحة الاختيار المتاحة للإدارة فى اختيار التوقيت الذى تعترف فيه بالخسائر الرأسمالية (Riedl, 2004). ورغم ذلك فإن الأدلة الميدانية ، التى قدمتها بعض الدراسات ، على أهمية المعيار فى تخفيض ممارسات إدارة الربح عن طريق تخفيض مكونات الربح المحاسبى من العناصر غير العادية لم تكن مؤيدة لهذا التصور (Riedl, 2004, Jarva, 2007). على العكس من ذلك ، فإن هذه الدراسات ترى أن المعيار ساعد الإدارة على اتباع سياسة الاغتسال الكبير Big Bath، والتى بموجبها تعترف الإدارة بكل الخسائر التى أجلت الاعتراف بها من قبل فى السنة التى لا تجدى فيها ممارسات الإدارة لزيادة الأرباح أو تحويل الخسائر إلى أرباح ، على خلفية الالتزام بالمعيار.

مع هذا ، فإن التوجه فى هذه الدراسة يميل نحو التسليم بأهمية المعيار فى تعزيز جودة التقارير المالية لأسباب عدية. أهم هذه الأسباب أنه يجعل عملية الاعتراف الفورى بالخسائر الناتجة عن انخفاض الأصول أكثر قابلية للملاحظة سواء بالنسبة للمراجع أو المستثمر. فالمراجع ، بموجب ما ينمو إلى علمه من معلومات خاصة ، يقف على توفر الأدلة والمؤشرات التى تشير إلى احتمال وجود انخفاض فى قيم الأصول ، وبالتالى فإنه يناقش الإدارة فى ضرورة الاعتراف بهذه الخسائر فى السنة التى تظهر فيها المؤشرات. فقبل تطبيق هذا المعيار ، كان الاعتراف بمثل هذه الخسائر يتوقف على تقديرات الإدارة وعليها أن تقنع المراجع بالمؤشرات الدالة على الهبوط والتقديرات التى أعدت لتحديد مقدار الخسارة. أما بعد تطبيق المعيار فإن المراجع يتحتم عليه التحقق من وجوب تطبيق المعيار سنويا ، وهنا يصبح على الإدارة إقناع المراجع بعدم وجود مؤشرات على احتمال وجود انخفاض فى أصل من الأصول. وجوبية مراجعة المؤشرات سنويا تمكن المراجع من تقييد حرية الإدارة فى اختيار توقيت الاعتراف بالخسائر. وبالنسبة للمستثمرين ، فإن التوقعات الرشيدة ، التى يفترض بناءها من المعلومات المتاحة بخلاف تلك الواردة فى القوائم المالية ، تساعدهم فى تحديد القيم العادلة للأصول ، وبالتالى فإن اختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالخسائر ، بالمخالفة لتوقعات المستثمرين ، سوف يؤدى إلى ردود فعل عقابية على العوائد السوقية. السبب الثانى ، أن تطبيق المعيار يحتاج إلى نظم ومبررات محاسبية بالشركة تستطيع أن تصيغ الأحكام والتقديرات التى ينطوى عليها المعيار حتى يمكن تطبيقه (Jarva, 2007). هذه النقطة قد لا تلائم بيئة التقرير المحاسبى لبعض الشركات المصرية ، وخصوصا تلك التى تعتمد على النظام المحاسبى الموحد. فإدخال تعديلات على هذا النظام ، ليلائم التطبيقات المحاسبية المستحدثة ، تعتبر عملية طويلة ومكلفة نظرا لطبيعة التوحد التى يتميز بها النظام. وبناءا عليه فإنه لن يطبق المعيار الدولى بصورة اختيارية ، أو يسارع

بتطبيقه عند إقراره كمعيار مصرى ، إلا الشركات التى لديها نظم وخبرات محاسبية على درجة عالية من الجودة الأمر الذى ينعكس على جودة التقارير المالية لهذه الشركات.

رغم أهمية المعيار بالنسبة لجودة التقارير المالية ، إلا أن المعيار الدولى بصفة عامة ، والمعيار المصرى بصفة خاصة ، يسمح بإدارة الربح وذلك من خلال السماح بعكس الخسارة ، أو أى جزء منها ، مرة أخرى إذا ظهرت مؤشرات على تحسن القيمة الاستردادية للأصل. هذه النقطة تستحق البحث فى الدراسات المصرية ، ولكن حداثة المعيار لا تسمح بها حاليا ، لأن اختبار ذلك يتطلب مرور فترة طويلة نسبيا على تطبيق المعيار.

**الفرض الأول**

من العرض السابق ، فإن الباحث يصيغ الفرض الأول من فروض الدراسة على النحو الآتى:

*ف١: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن جودة التقارير المالية للشركات التى طبقت معيار انخفاض الأصول الدولى اختياريا ، وتلك التى سارعت بتطبيق المعيار المصرى فور إقراره ، تعتبر أعلى منها للشركات الأخرى.*

**١-٥-٣ العوامل النظامية**

تصنيف العوامل النظامية فى مصر ، باعتبارها دولة من الدول التى تنتمى إلى مجموعة الدول التى تتبع قواعد القانون العام أو إلى مجموعة الدول التى تتبع قواعد القانون المحدد ، لا يفيد فى هذه الدراسة. فبصفة عامة ، فإن النظام الاقتصادى فى مصر يميل إلى المجموعة الثانية من الدول ، ومع هذا فإنه يمكن الاستفادة من القوانين المنظمة للشركات المقيدة فى البورصة المصرية لبيان أثر العوامل النظامية على جودة التقارير المالية لهذه الشركات. فهناك قانونان أساسيان فى شأن تنظيم عمل الشركات ، هما القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، "قانون شركات قطاع الأعمال العام" ، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ "قانون الشركات المساهمة". وبداية فإن كلا من القانونين لا يمكن اعتبارهما ، بصفة مطلقة ، من قوانين النظام العام على النحو المطبق فى انجلترا والولايات المتحدة. مع هذا فإنه يمكن تحليل القواعد النظامية الواردة بكل منهما لتحديد أيهما أقرب إلى القانون الخاص ، وأيهما أقرب إلى النظام العام.

القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ينطوى على كثير من القواعد القانونية ، على الجانب النظامى والجانب المحاسبى ، تجعله يعتبر أقرب إلى القانون الخاص Cod Law. فعلى الجانب النظامى ، فإن القانون ٢٠٣ أعطى صلاحيات واسعة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة فى إدارة الشركة التابعة ، حيث يعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة رئيسا للجمعية العامة للشركة التابعة وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة أعضاء فيها ، إلى جانب

المساهمين من الأشخاص الاعتبارية والأفراد (مادة ٢٢). كما أعطى القانون سلطات كبيرة لرئيس الجمعية العامة ، ممثلا فى رئيس الشركة القابضة أو من يحل محله ، فى اتخاذ إجراءات تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعزلهم (المادة ٢٢ ، والمادة ٢٩ من القانون). وتشكيل مجلس الإدارة طبقا لهذا القانون يضمن تمثيلا قويا للشركة القابضة والعاملين بالإضافة إلى ممثلين عن المساهمين من الأشخاص الاعتبارية والأفراد (مادة ٢٢). وأتاح القانون ٢٠٣ للمساهمين الذين يمتلكون ١٠٪ فأكثر عرض ما يرونه للنقاش على الجمعية العامة (مادة ٢٧). وأخيرا أعطى القانون ٢٠٣ للشركة القابضة حق الاطلاع على السجلات والميزانية والحسابات الختامية وطلب التفصيلات ، وأعطى للمساهمين حق الاطلاع على السجلات والميزانية والحسابات الختامية.

وعلى الجانب المحاسبى ، فإن القانون ٢٠٣ ألزم شركات قطاع الأعمال العام باتباع النظام المحاسبى الموحد ، حيث جاء باللائحة التنفيذية ما يلزم بأن تتضمن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر البيانات الواردة بالنظام المحاسبى الموحد. كما أن القانون أوجب بأن يختص الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبة حسابات شركات قطاع الأعمال العام (مادة ٣٥). وأوضحت اللائحة التنفيذية للقانون أن هذه المراقبة تتمثل فى مراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية والميزانيات للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها للمبادئ والنظم المحاسبية المتعارف عليها ، والتثبت من سلامة تطبيق النظام المحاسبى الموحد (اللائحة التنفيذية مادة ٧٧).

أما القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، فإنه ينطوى على كثير من المبادئ العامة والقواعد المرنة فى الجوانب النظامية والجوانب المحاسبية ، والتى تجعله أقرب إلى قانون النظام العام Common Law. على الجوانب النظامية ، فالجمعية العامة تتألف من كل المساهمين ، ويكون لمجلس إدارة الشركة تمثيلا فيها (مادة ٦٠). يتألف مجلس إدارة الشركة من ممثلين للمساهمين ، وأعطى القانون للجمعية العامة صلاحيات تعيين وعزل مجلس إدارة الشركة (مادة ٧٧). كما عكس القانون مرونة أكبر فى تمثيل العاملين فى الإدارة ، فليس شرطا أن يكون لهم تمثيل فى المجلس (اللائحة التنفيذية للقانون مواد ٢٥١-٢٥٣). كما أعطى القانون الحق لمن يملكون ٥٪ فقط من الأسهم فى عرض ما يرونه من الموضوعات للنقاش على جدول أعمال الجمعية العامة. وفيما يتعلق بحق الاطلاع ، فإنه يتعين أن يوضع تحت تصرف المساهمين سنويا ، وقبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام ، جميع البيانات المتعلقة بكل ما حصل عليه أعضاء الإدارة من مبالغ نقدية تحت أى مسمى ، والمزايا العينية ، والمبالغ المخصصة معاشات إضافية للأعضاء الحاليين والسابقين ، والمعاملات التى تمت مع أعضاء مجلس الإدارة (من اللائحة التنفيذية مادة ٢٢٠) ، كما يوضع تحت تصرف المساهمين قبل الانعقاد العادى بخمسة عشر يوما ، تقرير مجلس الإدارة والميزانية وحساب الأرباح والخسائر (من اللائحة التنفيذية مادة ٢٢١).

وعلى الجانب المحاسبى ، فإن القانون طلب أن يكون للشركة سنة مالية يحددها نظام الشركة ، وتعد عنها قوائم مالية طبقا لمعايير المحاسبة التى يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد (مادة ٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨). كما ألزم القانون بأن يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات ، أو أكثر ، ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، تعينه وتقدر أتعابه الجمعية العامة. ويجوز للجمعية العامة ، فى جميع الأحوال ، تغيير مراقب الحسابات بناءا على اقتراح موضحا فيه الأسباب وللمراقب حق الرد على الاقتراح وأسبابه (من المادة ١٠٣). وحدد القانون مهام مراجع الحسابات والتى منها أن يقوم بدراسة النظام المحاسبى الموضوع لقيد وإثبات العمليات بدفاتر الشركة (من اللائحة التنفيذية ، الملحق رقم ٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السمة القواعدية التى اتصف بها القانون ٢٠٣ ترجع إلى طبيعة تكوين شركات قطاع الأعمال العام والدور المحورى الذى تلعبه الشركة القابضة فى إدارة تلك الشركات والرقابة عليها. كما أن اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بالرقابة على حسابات الشركة يرجع إلى الدور الذى ألقاه القانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمتمثل فى حماية أموال الدولة (مادة ١). وأخيرا فإن توجه النظام فى القطاع العام هو التمثيل المتوازن لأصحاب المصالح Stake Holders، وهذا يتضح من التمثيل القوى للعمال فى مجلس الإدارة. هذه الطبيعة الخاصة تسمح بوصول أصحاب المصالح إلى المعلومات بسهولة ، بطرق أخرى بخلاف التقرير المالى ، وبالتالى تقلل من الطلب على الإفصاح المحاسبى فى التقرير المالى. من ناحية أخرى فإن هذه الطبيعة حدت من دور المستثمرين فى الرقابة على إدارة الشركات المقيدة فى البورصة ، وفى طلب المعلومات المحاسبية ، كما لا تعطيهم أى حقوق لمساءلة الجهاز المركزى للمحاسبات. لهذه الأسباب ، فإنه بعد فترة من الخصخصة ، أقدمت بعض الشركات على تعيين مراقبين للحسابات من أصحاب المكاتب الخاصة.

أما بعض المرونة ، التى اتصف بها القانون ١٥٩ ، فإنها ترجع إلى توزع وانتشار ملكية أسهم الشركة بين المساهمين من الأفراد والمؤسسات ، وبالتالى فإنه يتعين أن يمارس المستثمرين (مساهمين حاليين أو محتملين) دورا أكبر فى الرقابة على إدارات الشركات المساهمة ، وأن يتاح لهم الحق فى مساءلة مراقبى حسابات تلك الشركات. فى نفس الوقت فإن حصول المستثمرين على المعلومات ، من مصادر أخرى بخلاف التقرير المالى ، يعتبر عملية صعبة نسبيا. هذه العوامل تجعل الطلب على المعلومات المحاسبية ، من خلال التقرير المالى ، أكبر فى حالة الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ منه فى حالة الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣.

**الفرض الثانى**

التحليل السابق يقود الباحث إلى أن حقوق المساءلة المتاحة للمستثمرين (المساهمين الحاليين أو المحتملين) ، والطلب على المعلومات المحاسبية ، يساهمان فى زيادة جودة التقارير المالية التى تعدها الشركات المساهمة الخاضعة للقانون ١٥٩. من ناحية أخرى فإن المرونة التى أتاحها

القانون ١٥٩ للشركات بشأن تصميم النظام المحاسبى الملائم لكل شركة وتحقق المراجع من ملاءمة ذلك النظام ، فى مقابل الإلزام بقواعد النظام المحاسبى الموحد وتثبت الجهاز المركزى للمحاسبات من هذا الإلتزام فى القانون ٢٠٣ ، يساهم أيضا فى زيادة جودة التقارير المالية. فالمرونة فى تصميم النظم المحاسبية تسمح بالتكيف السريع مع معايير المحاسبة ، وذلك بإدخال تعديلات وقتية على النظم لتسمح بإنتاج المعلومات المحاسبية التى تتطلبها معايير المحاسبة الدولية قبل وبعد إقرارها على المستوى المحلى. أما قدرة الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام على تعديل النظام المحاسبى الموحدة فهى ضعيفة جدا ، وقدرة الجهاز المركزى للمحاسبات فى ذلك تعتبر مقيدة بالإجراءات القانونية والنظامية التى تسمح بمثل هذه التعديلات. وبالتالى يمكن استخلاص أن التكيف السريع للنظم المحاسبية للشركات التابعة للقانون ١٥٩ مع متطلبات معايير المحاسبة ، على الأخص معيار انخفاض الأصول ، سوف يساعد فى تطبيق حقيقى وفورى لمعايير المحاسبة ، ويساهم بدرجة كبيرة فى زيادة جودة التقارير المالية.

بناءا عليه ، فإن الباحث يخلص إلى الفرض التالى:

*ف٢: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير . فإن التقارير المالية التى تعدها الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتميز بجودة أعلى من تلك التى تعدها الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.*

### ١-٥-٤ الدوافع

تعتبر دوافع الإدارة وراء عملية إعداد التقارير المالية محدد أساسى لجودة التقارير فى ضوء ما تسمح به معايير المحاسبة المطبقة ، والعوامل النظامية الحاكمة والمشكلة لتلك الدوافع. وتتمثل دوافع الإدارة ، بصرف النظر عن معايير المحاسبة والنظم السائدة ، فى تحقيق مستوى عالى من المكافآت والمزايا الأخرى للإدارة ، وتحقيق عائد نقدى مرضى على رأس المال ، وكذلك تخفيض التكاليف التعاقدية والتكاليف السياسية للشركة (Watts and Zimmerman 1996 ). ولقد اختبرت دراسات عديدة دوافع الإدارة باستخدام الرفع المالى وحجم الشركة كبدائل تعبر عن دوافع الإدارة ، فالأولى تعبر عن عقود المديونية التى أبرمتها الشركة مع المقرضين وحملة السندات ، والثانية تعتبر دلالة على التكاليف السياسية التى تتعرض لها الشركة ( Ball and Shivakumar 2005).

فى البيئة المصرية فإن عقود القروض لا تعتبر محددا أساسيا لجودة التقارير المالية ، لأن غالبية هذه القروض هى قروض خاصة أبرمتها الشركة مع البنوك ومؤسسات التمويل ، وليست قروض عامة تم الحصول عليها بطرح سندات للاكتتاب العام. وفى الغالب ، فإن البنوك ومؤسسات التمويل تحصل على المعلومات التى ترغبها من خلال قنوات خاصة للمعلومات بخلاف التقرير المالى ، ومن ثم فإن الإدارة لا تتأثر كثيرا بعقود الدين الخاصة عند إعداد

التقرير المالى لأغراض الاستخدام العام. أما الحجم فهو ، من وجهة نظر الباحث ، يمثل دلالة على أهمية الشركة بالنسبة لقطاعات كبيرة من المستثمرين ، الموردين ، العملاء ، والمجتمع بصفة عامة. وبالتالى فإن استخدام الحجم ، فى هذه الدراسة ، يعطى مؤشرا على جودة التقارير المالية أكثر منه مؤشرا على التكاليف السياسية التى يمكن أن تتعرض لها الشركة. أى أن الحجم هنا يستخدم كمتغير رقابى لتحييد أثره على جودة التقارير المالية.

فى البيئة المصرية أيضا ، فإن مشاركة الإدارة والعاملين فى الأرباح تعتبر إلى حد بعيد متماثلة فى ظل القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١. فكلاهما يقضى بتوزيع ١٠٪ على العاملين من أى توزيع نقدى على المساهمين بما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية. ويقضى القانون ٢٠٣ بألا تزيد مشاركة الإدارة فى الأرباح عن ٥٪ من الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص ٥٪ على الأقل من رأس المال المدفوع على المساهمين والعاملين كدفعة أولى ، بينما يحدد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مشاركة الإدارة بما لا يزيد عن ١٠٪ من الربح بعد توزيع الدفعة الأولى على المساهمين والعاملين. فى ظل هذه القيود على توزيعات الأرباح ، فإنه يفترض أن الإدارة سوف تحاول ضمان مستوى مستقر نسبيا من الأرباح لضمان استقرار التوزيعات والمشاركة النقدية فى الأرباح ، وخصوصا إذا اتصف أداء الشركة بالتقلب من سنة لأخرى. هذا يعنى ، أن مستوى الأرباح ، قبل الاعتراف بالعناصر غير العادية من الإيرادات أو المصروفات والمكاسب أو الخسائر ، مقارنة بأرباح الفترة السابقة سوف تكون محددا أساسيا للاعتراف بالعناصر غير العادية كجزء من الربح. وسوف تكون محصلة العمليات غير العادية موجبة (سالبة) إذا كان التغير فى ربح العام قبل العناصر غير العادية سالبا (موجبا) ، وذلك بافتراض أنه لا توجد دوافع أخرى تحدد سلوك الإدارة عند إعداد التقارير المالية.

**الفرض الثالث والرابع**

التحليل السابق يقودنا إلى ضرورة الرقابة على عامل الحجم وعامل مستوى أرباح الفترة قبل العناصر غير العادية مقارنة بصافى ربح الفترة السابقة. فى ضوء ذلك فإن الباحث يقدم الفرضين الثالث والرابع على النحو الآتى:

*ف٣: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن جودة التقارير المالية تعتبر أعلى بالنسبة للشركات الأكبر حجما.*

ف٤: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن التقلبات فى مستوى الأرباح يؤثر على جودة التقارير المالية.

## ٢ - الدراسة الميدانية

خلص الباحث فى القسم النظرى إلى أن العوامل الأساسية لجودة التقارير المالية تشمل ، معايير المحاسبة ، العوامل النظامية ، ودوافع الإدارة. فى هذه القسم من الدراسة يختبر الباحث مدى صحة الفروض التى تؤكد أهمية عوامل جودة التقارير المصرية فى البيئة المصرية. يتم تنظيم هذا القسم بحيث يشمل الآتى:

١- عينة الدراسة والحصول على البيانات

٢- المتغيرات

٣- التحليل الإحصائى والنتائج

### ٢-١ العينة والحصول على البيانات

العينة المستخدمة فى الدراسة هى عينة متاحة حققت بعض الشروط التى وضعها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة بالقدر الذى لا يجعل العينة متحيزة. ففى مجتمعات الأسواق الناشئة عامة ، والسوق المصرية خاصة ، فإن الحصول على عينات للدراسة بالطرق الموضوعية يعد أمرا غير عمليا وذلك لأسباب عديدة ، أهم هذه الأسباب أن المجتمع فى الأساس محدود ، وأن عدد الشركات النشطة أو التى يجرى عليها تداول منتظم يعتبر محدود. ففى السوق المصرية ، يوجد نسبة كبيرة تزيد على ٨٠٪ من الشركات المقيدة فى السوق لا يجرى عليها تداول إلا بالقدر الذى يسمح ببقائها مقيدة فى السوق. بناءا عليه فإنه ليس من المتوقع الحصول على التقارير المالية لكل الشركات المقيدة فى السوق. من هنا فإن اللجوء إلى ما يعرف بالعينة المتاحة ، التى تحقق الشروط التى يضعها الباحث ، يعتبر الأسلوب العملى لدراسة الظواهر فى مثل هذه الحالات.

الشروط التى وضعها الباحث للدخول فى العينة:

١- أن تكون الشركة لها تداول نشط فى السوق يمكن أن يستدل عليه من التقارير الصادرة عن البورصة المصرية.

٢- أن يكون للشركة تقارير مالية سنوية سهل الحصول عليها لعامى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦.

٣- ألا تكون الشركة أحد البنوك أو شركات التأمين ، حيث تتصف باختلاف السياسات المحاسبية عن الشركات الأخرى ، كما أن البنوك تخضع لرقابة عالية محليا ودوليا لضمان جودة عالية فى التقارير المالية ومن ثم فإن اختيارها يعتبر متحيزا.

لتطبيق هذه الشروط ، بدأ الباحث من كتاب الإفصاح "الخمسين شركة الأكثر نشاطا" الصادر

عن بورصتى القاهرة والإسكندرية عام ٢٠٠٦. يتضمن الكتاب ٥٠ شركة ، استبعد الباحث منها ١٥ شركة (٩ بنوك ، ٦ شركات لم يتوفر لها البيانات) ، تبقى منها ٣٥ شركة دخلت العينة. كما راجع الباحث باقى القطاعات التى اتصفت بالتداول النشط لأعوام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ وتبين أنه يمكن إضافة ٢٢ شركة تعتبر من الشركات النشطة وكانت من أوائل الشركات التى دخلت برنامج الخصخصة وهى من قطاعات المطاحن والأدوية والإسكان والكيماويات. بذلك يصبح حجم العينة المتاحة ٥٧ شركة.

بالنسبة لكل شركة فى العينة ، تم الحصول على التقارير المالية لعام ٢٠٠٥ ، وعام ٢٠٠٦، من موقع شركة مصر لخدمات المعلومات www.edigegypt.com . من التقارير المالية ، تم تحديد طبيعة المراجعة ، والنظام القانونى للشركة ، وكذلك مدى التزام الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول وفقا لمعيار الانخفاض فى قيمة الأصول. من ناحية أخرى ، تم الحصول على العناصر غير العادية من قائمة الدخل والإيضاحات المرفقة ، ومنها أيضا تم تحديد صافى الربح قبل العناصر غير العادية بطريقة حسابية ، ومن قائمة المركز المالى تم الحصول على مجموع الأصول بجمع الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة.

جدول رقم (١) يلخص البيانات المتعلقة بعينة الدراسة.

جدول رقم (١) عينة الدراسة

| | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ |
|---|---|---|
| العدد الكلى | ٥٧ | ٥٧ |
| العوامل النظامية | | |
| قانون ٢٠٣ | ١٣ | ١٣ |
| قانون ١٥٩ | ٣٠ | ٣٠ |
| مشتركة | ١٤ | ١٤ |
| تطبيق المعايير | | |
| لا تطبق المعيار | ٣٥ | ٢٦ |
| شركات تطبق المعيار | ٢٢ | ٣١ |

من جدول رقم (١) يتضح أن بيانات العينة لعام ٢٠٠٥ متماثلة مع بيانات عام ٢٠٠٦ فيما عدا عدد الشركات التى طبقت المعيار ، حيث زاد عدد الشركات التى تطبق المعيار من ٢٢ شركة عام ٢٠٠٥ إلى ٣١ شركة بزيادة ٩ شركات مع إصدار المعيار المصرى "اضمحلال الأصول".

## ٢-٢ متغيرات الدراسة

### ٢-٢-١ المتغير التابع: جودة التقرير المالى

تم استخدام العناصر غير العادية للتعبير عن جودة التقرير المالى ، هذه العناصر تشمل ، من واقع التقرير المالى للشركات المصرية ، أى من: المكاسب أو الخسائر الرأسمالية ، الإيرادات أو المصروفات غير العادية ، إيرادات أو مصروفات سنوات سابقة ، والمخصصات التى انتفى الغرض منها. ويفترض هنا أن الإدارة ، فى حدود ما تسمح به المعايير والمتغيرات النظامية ، تختار توقيت الاعتراف بها ، وبالتالى فإن عدم الاعتراف بها فى التوقيت المناسب ، وكذلك الاعتراف بها فى فترات أخرى غير مناسبة ، يؤثر فى جودة التقرير المالى. وتم تقسيم العناصر غير العادية ، من حيث أثرها على الربح ، إلى تسويات موجبة تؤدى إلى زيادة الربح ، وأخرى سالبة تؤدى إلى تخفيض الربح كما تم التعامل مع قيم هذه العناصر من خلال الحجم المطلق لها ، وهو عبارة عن مجموع قيم العناصر غير العادية بصرف النظر عن إشارتها الجبرية (إهمال الإشارات حتى لا تعوض القيم بعضها البعض)، ويساعد ذلك فى تحديد حجم الاعتراف الاستثنائى فى القوائم المالية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التعامل مع قيم العناصر غير العادية من خلال المجموع الجبرى لها ، لأن حساب المجموع الجبرى ، وإن ساعد فى حساب الأثر على صافى الربح ، إلا أنه لا يكشف عن حجم القيم التى تم الاعتراف بها فى نهاية السنة وهى المعبرة عن جودة التقرير المالى.

القيم المحسوبة لمتغير العناصر غير العادية حسبت كقيم نسبية من الأصول لأن القيم المطلقة لها تتفاوت بحسب أحجام الشركات.

### ٢-٢-٢ المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة للدراسة قسمت إلى نوعين من المتغيرات ، النوع الأول متغيرات للاختبار ، والنوع الثانى متغيرات رقابية.

**المتغيرات المستقلة تحت الاختبار:** تعتبر هذه المتغيرات محل اهتمام الدراسة حيث يسعى الباحث ، من وراء الاختبار الميدانى ، إلى تأكيد دور هذه المتغيرات كمحددات لجودة التقرير المالى. وتشمل متغيرات الاختبار معايير المحاسبة ، والعوامل النظامية.

#### (أ) متغير معايير المحاسبة

يعبر هذا المتغير عن تطبيق الشركة لمعايير المحاسبة الدولية ، قبل إقرارها كمعايير مصرية ، وسرعة استجابة الشركة للالتزام بالمعايير المصرية فور صدورها. وللوقوف على ذلك ، فإن

الباحث استخدم معيار الانخفاض فى قيمة الأصول للدلالة على التطبيق الاختيارى لمعايير المحاسبة الدولية وسرعة الاستجابة لمعايير المحاسبة المصرية عند صدورها. وتم اختيار هذا المعيار لعدة أسباب أهمها ، أن المعيار له ارتباط وثيق بتوقيت الاعتراف بالخسائر والتحفظ المحاسبى ومن ثم فإن تطبيقه يعتبر مؤشرا على جودة التقرير المالى ، وأن المعيار يحتاج إلى نظام محاسبى قادر على إنتاج البيانات والتقديرات اللازمة لتطبيقه ومن ثم فإنه يعطى دلالة عن درجة المرونة التى تتصف بها النظم المحاسبية للشركات المصرية فى التكيف مع متطلبات معايير المحاسبة. ولقد صدر معيار الانخفاض فى قيمة الأصول كمعيار مصرى عام ٢٠٠٦ ، ولهذا تم دراسة التقارير المالية للشركات المصرية عام ٢٠٠٥ ، لاختبار التطبيق الاختيارى للمعيار ، وعام ٢٠٠٦ لاختبار سرعة استجابة الشركات المصرية للالتزام بالمعيار. تم قياس هذا المتغير باستخدام أسلوب القياس ثنائى القيمة ، حيث تعطى قيمة (١) عند وجود إيضاح فى التقرير المالى للشركة يوضح أن الشركة تقوم بمراجعة قيمة الأصول وفقا لمتطلبات ذلك المعيار ، بصرف النظر عن وجود انخفاض فى القيمة من عدمه ، وتعطى قيمة (صفر) عندما لا تتضمن الإيضاحات ما يفيد بأن الشركة قد طبقت المعيار.

(ب) العوامل النظامية

تبين من القسم النظرى فى هذا البحث ، أن أهم العوامل النظامية المؤثرة فى جودة التقارير المالية هى البيئة القانونية ، والنظم المحاسبية المطبقة بالشركة ، بما فى ذلك الالتزام بالمراجعة. فيما يتعلق بالبيئة القانونية ، فإنه ينظم عمل الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، بينما ينظم الشركات الخاصة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، وكلا القانونين أثر على النظم المحاسبية والمراجعة فى الشركات العاملة فى ظله. وبدراسة حالات الشركات المصرية الداخلة فى العينة ، تبين وجود عدة مستويات من التنظيم القانونى والمحاسبى للشركات. فهناك ، على طرفى النقيض ، شركات تتبع القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ويراجع حساباتها الجهاز المركزى للمحاسبات ، وللشركات القابضة تدخل مباشر في إدارتها ، وشركات تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويراجع حساباتها مراجعون مستقلون وتدار من خلال مجلس الإدارة والجمعية العامة. بين المجموعتين ، هناك شركات تحولت من القانون ٢٠٣ إلى القانون ١٥٩ وظلت متمسكة بالنظم السائدة وذلك بإضافة مراجع خارجى مستقل إلى جانب الجهاز المركزى للمحاسبات ومازالت تخضع لتدخل كبير من الشركات القابضة ، ومجموعة أخيرة من الشركات تأسست من البداية وفقا للقانون ١٥٩ ولكن يشارك الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعة حساباتها ولا تتدخل فيها بصورة كبيرة شركات قطاع أعمال عام قابضة. على هذا الأساس تم قياس العوامل النظامية بمتغير من ثلاث مستويات. المستوى الأول الشركات المنظمة حكوميا بالكامل ، وعبر عن المتغير بالنسبة لها بقيمة صفر ، وشركات تخضع لتدخل أى من الجهاز المركزى أو الشركات القابضة أو كلاهما إلا أنها نظاميا تخضع

للقانون ١٥٩ ، وتم التعبير عن المتغير بالنسبة لها بقيمة واحد (١) ، أما الشركات التى تأسست وتخضع للقانون ١٥٩ ويراجع حساباتها مراجعون مستقلون فقط ، فتم إعطاء المتغير بالنسبة لها قيمة إثنين (٢).

**المتغيرات الرقابية.** بصفة عامة فإن المتغيرات الرقابية تعتبر عوامل مؤثرة فى المتغيرات التابعة ولكنها لا تعتبر محل اهتمام البحث ، وبالتالى فإن أهميتها الإحصائية تتطلب إضافتها للنموذج حتى لا يترتب على ذلك تضخيم أثر متغيرات الاختبار. استخدم الباحث اثنين من المتغيرات الرقابية ، الأول حجم الشركة وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعى لمجموع الأصول ، والثانى نسبة التغير فى الربح قبل العناصر غير العادية عن أرباح السنة السابقة.

## ٢-٣ تحليل البيانات والنتائج

تم إجراء التحليل الإحصائى للبيانات على عدة مستويات ، الأول التحليل الوصفى ، والمستوى الثانى التحليل الثنائى ، والثالث التحليل المتعدد. التحليل المتعدد ، من ناحية أخرى ، تم أجراؤه للبيانات ككل ولكل سنة على حده. ويقدم الباحث فيما يلى نتائج التحليل الإحصائى.

### ٢-٣-١ نتائج التحليل الوصفى

النتائج الوصفية للتحليل تشير إلى تفاوت ملحوظ فى قيم متغير العناصر غير العادية/الأصول ، كبديل قياس لجودة التقارير المالية ، تبعا لتغير مستويات متغيرات الدراسة ، معايير المحاسبة والعوامل النظامية. الشكل رقم (١) يوضح منحنى القيم المجمعة لنسبة العناصر غير العادية لكل من مجموعة الشركات التى تطبق معيار الانخفاض فى الأصول ، وتلك التى لا تطبق المعيار.

الشكل رقم (١) الآنى يوضح منحنى المتجمع التصاعدى لمجموعة الشركات التى لا تطبق معيار الانخفاض فى قيمة الأصول (المنحنى الأعلى) ، ومنحنى المجمع التصاعدى لتلك التى تطبق المعيار (المنحنى الأسفل). تباعد المنحنيين بشكل واضح يدل على وجود اختلافات فى العناصر غير العادية التى يتم التقرير عنها فى القوائم المالية للشركات ، الأمر الذى يعطى بعض الانطباعات الأولية عن وجود اختلافات فى جودة التقارير المالية.

شكل رقم (١)

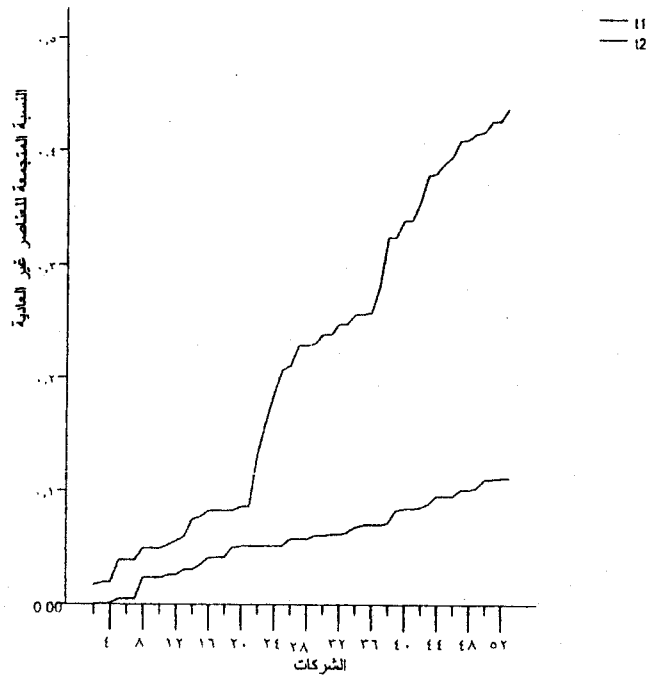


الشكل رقم (٢) يوضح ثلاث منحنيات لقيم المتجمع التصاعدى تبعا لمستويات متغير الدراسة ، العوامل النظامية. فالمنحنى أعلى الشكل يرسم القيمة التصاعدية لنسبة العناصر غير العادية بالنسبة لمجموعة الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، أما المنحنى الذى يقع فى الجزء الأسفل من الشكل فإنه يمثل قيم النسبة لمجموعة الشركات التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وأخيرا فإن المنحنى الذى يقع فى المنتصف يصور نسبة العناصر غير العادية لمجموعة الشركات التى تخضع لرقابة مشتركة (عن طريق الجهاز المركزى أو الشركات القابضة ، ومراجعى الحسابات والجمعية العامة). المنحنيات الثلاثة تدل بشكل واضح على اختلاف حجم العناصر غير العادية فى التقرير المالى ، وهذا يضيف إلى الانطباع بأن هناك تفاوت فى جودة التقرير المالى تبعا لمتغيرات الدراسة.

شكل رقم (٢)

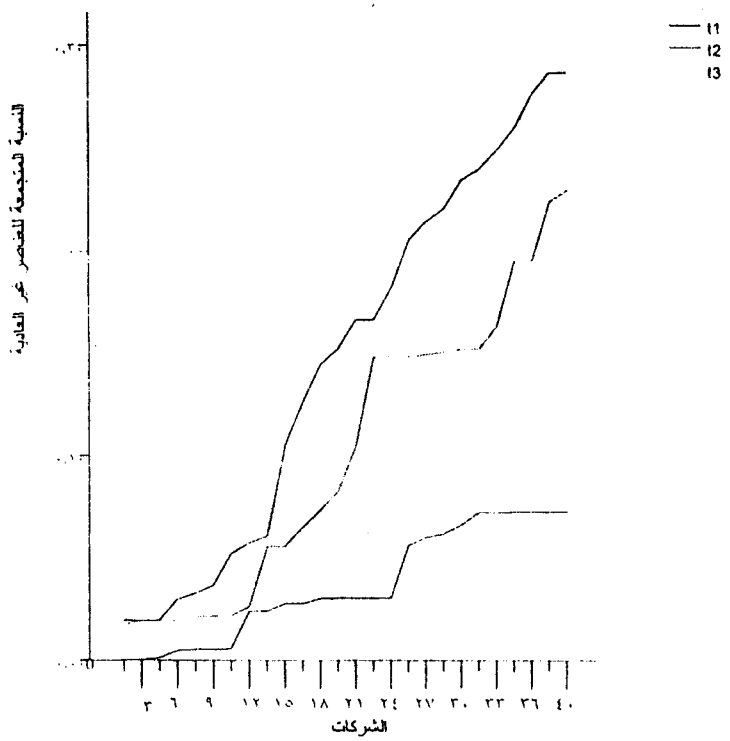


الجدول رقم (٢) الآتى ، يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغير نسبة العناصر غير العادية فى التقارير المالية تبعا لتغير مستويات متغير تطبيق المعايير ، ومتغير العوامل النظامية ، وذلك على مستوى سنتى الدراسة ٢٠٠٥ ، و ٢٠٠٦ ، ولكل سنة على حده.

تشير الإحصاءات الوصفية الموضحة فى الجدول أنه يوجد تفاوت واضح فى الوسط الحسابى (والانحراف المعيارى) لنسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول تبعا لمستويات المتغيرات المستقلة. فهذه النسبة تبلغ ١,٢٪ (٢,٢٪) بالنسبة للشركات التى لا تطبق معيار الانخفاض فى الأصول ، مقابل ٠,٢٪ (٠,٣٪) بالنسبة للشركات التى تطبق المعيار ، وذلك بالنسبة لعامى ٢٠٠٥ ، و ٢٠٠٦ معا. كذلك ، فإن الوسط الحسابى للنسبة فى الشركات التابعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تبلغ ١,٦٪ (٢,٩٪) ، مقابل ١٪ (١,٥٪) للشركات التى تخضع لرقابة مشتركة ، و ٠,٢٪ (٠,٥٪) بالنسبة للشركات التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

من ناحية أخرى ، فإن النتائج الوصفية لكل سنة على حده لا توضح أى اختلافات كبيرة بالنسبة لتطبيق معيار الانخفاض فى عام ٢٠٠٥ ، عنها فى عام ٢٠٠٦. أما نتائج عام ٢٠٠٥ فإنها تشير إلى أن نسبة العناصر غير العادية عام ٢٠٠٥ كانت الأكبر (٢,٣٪) بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ ، أما النسبة الأكبر عام ٢٠٠٦ فكانت للشركات التى تخضع لرقابة مشتركة (١,٣٪) ، أما نسبة العناصر غير العادية للشركات التى تخضع للقانون ١٥٩ فكانت الأقل لسنتى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦.

جدول (٢) الإحصاءات الوصفية

| السنة | متغير تطبيق المعايير | | | | متغير العوامل النظامية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لا تطبق | | تطبق | | ٢٠٣ | | مشترك | | ١٥٩ | |
| | الوسط | الانحراف المعيارى | الوسط | الانحراف المعيارى | الوسط | الانحراف المعيارى | الوسط | الانحراف المعيارى | الوسط | الانحراف المعيارى |
| ٢٠٠٥ | ١,١٪ | ٢,٦٪ | ٠,٢٪ | ٠,٤٪ | ٢,٣٪ | ٤٪ | ٠,٨٪ | ١٪ | ٠,٢٪ | ٠,٥٪ |
| ٢٠٠٦ | ١,٢٪ | ١,٥٪ | ٠,٢٪ | ٠,٣٪ | ١,١٪ | ٠,٧٪ | ١,٣٪ | ١,٨٪ | ٠,٢٪ | ٠,٤٪ |
| العينة | ١,٢٪ | ٢,٢٪ | ٠,٢٪ | ٠,٣٪ | ١,٦٪ | ٢,٩٪ | ١٪ | ١,٥٪ | ٠,٢٪ | ٠,٥٪ |

هذه النتائج فى مجملها تشير إلى أن جودة التقارير المالية فى الشركات التى تطبق معيار الانخفاض فى الأصول ، وتلك التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعتبر أعلى ، إذا استخدمنا نسبة العناصر غير العادية فى التقارير المالية كمتغير يقيس جودة تلك التقارير.

### ٢-٣-٢ التحليل الثنائى واختبارات الفروض

اختبار فروض الدراسة يتطلب توليف نموذج إحصائى لكل فرض على حده ، فالفرض تم صياغته على أساس بقاء العوامل الأخرى المؤثرة فى جودة التقرير المالى بدون تغير. ولقد قدم الباحث أربعة من الفروض ينطوى كل منها على متغير محدد يؤثر فى جودة التقرير. اثنين من هذه المتغيرات تعتبر وصفية أو متقطعة ، هما تطبيق المعايير ونوع الرقابة النظامية التى تخضع لها الشركة ، والآخران عبارة عن متغيرات رقابية تعتبر مقاييس متصلة ، هما حجم الشركة ونسبة التغير فى الأرباح. يستخدم الباحث أسلوب الانحدار البسيط فى اختبار كل فرض

من الفروض الأربعة ، مع التعبير عن المتغيرات الوصفية بالنظام الرقمى صفر ، ١ ، ٢ ، فهذا التعبير الرقمى لا يؤثر على نتائج التحليل الإحصائى (Neter et al , 1996).

الفرض الأول: قدم الباحث الفرض الأول على النحو الآتى:

*ف١: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن جودة التقارير المالية للشركات التى طبقت معيار انخفاض الأصول الدولى اختياريا ، وتلك التى سارعت بتطبيق المعيار المصرى فور إقراره ، تعتبر أعلى منها للشركات الأخرى.*

جدول رقم (٣) أسفل ، يوضح النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الأول ، مع الأخذ فى الاعتبار أنه تم اختبار الفرض لكل العينة متضمنة بيانات عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، ونتائج سنة ٢٠٠٥ حيث توضح أثر التطبيق الاختيارى للمعيار الدولى الانخفاض فى الأصول ، وسنة ٢٠٠٦ حيث توضح أثر التطبيق الفورى للمعيار المصرى فور إقراره.

جدول رقم (٣): النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الأول

| | $R^2$ | F test | β | t test |
|---|---|---|---|---|
| العينة | ٩٪ | ١٠,٥ (٠,٠٠٢) | ١٪- | ٣,٥- (٠,٠٠٢) |
| ٢٠٠٥ | ٥٪ | ٢,٧٧ (٠,١) | ٠,٩٪- | ١,٧- (٠,١) |
| ٢٠٠٦ | ٢٢٪ | ١٥,٥ (٠٠٠) | ١,١٪- | ٣,٩ (٠٠٠) |

() مستوى المعنوية ، المتغير المستقل: تطبيق معيار الانخفاض فى الأصول ، والمتغير التابع نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول تتغير تبعا لمستويات متغير تطبيق المعيار (عدم تطبيق المعيار ، وتطبيق المعيار). فكل الاختبارات معنوية عند مستوى أقل من ١٪ ، ومعامل الانحدار (β) بإشارة سالبة (-١٪) ، بمعنى أن النسبة تنخفض مع التحول من مستوى عدم التطبيق إلى مستوى التطبيق. غير أن القوة التفسيرية ($R^2$) تعتبر منخفضة نسبيا (٩٪ فقط). نتائج تطبيق المعيار اختياريا عام ٢٠٠٥ لم تكن بنفس القوة الإحصائية ، حيث أن معنوية الاختبار تزيد قليلا عن ١٠٪ ، والقوة التفسيرية متدنية (٥٪) ، إلا أن معامل الانحدار ظل سالبا (-٠,٩٪) ، الأمر الذى يعنى أن النسبة

تنخفض بالتحول إلى مستوى تطبيق المعيار. على الجانب الآخر فإن نتائج عام ٢٠٠٦ كانت أقوى، حيث أظهر عدد من الشركات المصرية تحولا سريعا نحو تطبيق معيار الانخفاض في الأصول ، فالقوة التفسيرية (٢٢٪) ، ومعامل الانحدار (-١,١٪) ، ومستوى المعنوية أقل من ٠,١٪.

هذه النتائج فى مجملها تؤكد الفرض الأول بأنه ، باستخدام نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول كمؤشر على جودة التقارير المالية ، فإن جودة التقارير المالية ترتفع مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الفرض الثانى: تناول الفرض الثانى العوامل النظامية وتم صياغته على النحو الآتى:

*ف٢: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن التقارير المالية التى تعدها الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتميز بجودة أعلى من تلك التى تعدها الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.*

الجدول رقم (٤) يوضح النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الثانى ، حيث نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول تعتبر المتغير التابع ، ومستوى الرقابة النظامية (ثلاث مستويات) تعبر عن المتغير المستقل.

جدول رقم (٤): النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الثانى

| | $R^2$ | F test | β | t test |
|---|---|---|---|---|
| العينة | ٪١٢ | ١٥,٤ (٠,٠٠) | ٪٠,٧- | ٣,٩- (٠,٠٠) |
| ٢٠٠٥ | ٪١٣,٦ | ٨,٨ (٠,٠٠٤) | ٪٠,٩- | ٢,٩٧- (٠,٠٠٤) |
| ٢٠٠٦ | ٪١٢,٦ | ٧,٨ (٠,٠٠٧) | ٪٠,٥- | ٢,٧٩ (٠,٠٠٧) |

() مستوى المعنوية ، المتغير المستقل: مستوى الرقابة النظامية ، والمتغير التابع نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول.

نتائج اختبار الفرض الثانى تؤكد الفرض بأن مستوى الرقابة النظامية يؤثر فى جودة التقارير المالية ، سواء بالنسبة للعينة ككل أو بالنسبة لسنة ٢٠٠٥ وسنة ٢٠٠٦. فالقوة التفسيرية للاختبار بلغت ١٢٪ ، ١٣,٦٪ ، و ١٢,٦٪ للعينة ككل وسنة ٢٠٠٥ ، وسنة ٢٠٠٦ بالترتيب.

من ناحية أخرى فإن معنوية الاختبارات الثلاثة أقل من ١٪ ومعاملات الانحدار سالبة حيث قدرت بقيم -٠,٧٪ ، -٠,٩٪ ، و -٠,٥٪ بالترتيب. هذه النتائج توضح أن متغير العوامل النظامية له تأثير أكبر على جودة التقارير المالية ، فالشركات التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سجلت نسبة أقل للعناصر غير العادية إلى مجموع الأصول من تلك التى سجلت للشركات التى تخضع للقانون ٢٠٣ أو تلك التى تخضع لنوع من الرقابة المشتركة. علاوة على ذلك فإن نتائج عام ٢٠٠٥ و عام ٢٠٠٦ ، تكشف عن استقرار تأثير العوامل النظامية على جودة التقارير المالية ، ويعتقد الباحث أن السبب الأساسى لاستقرار هذه النتائج هو المرونة التى تتصف بها النظم المحاسبية وآليات المراجعة فى الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مقارنة بالشركات التى تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

الفرض الثالث والرابع

كلا من الفرض الثالث والرابع يتعلق باختبار متغير رقابى غير خاضع للدراسة ، حجم الشركات ونسبة التغير فى أرباح السنة الحالية قبل العناصر غير العادية إلى أرباح السنة الماضية.

ف٣: *مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن جودة التقارير المالية تعتبر أعلى بالنسبة للشركات الأكبر حجما.*

ف٤: مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير ، فإن التقلبات فى مستوى الأرباح يؤثر على جودة التقارير المالية.

نتائج أسلوب الانحدار لاختبار معنوية أثر الحجم ونسبة التغير فى الأرباح على مستوى العينة ككل موضحة فى الجدول رقم (٥) الآتى.

جدول رقم (٥): النتائج الإحصائية لاختبار الفرض الثانى والفرض الثالث

| | $R^2$ | F test | β | t test |
|---|---|---|---|---|
| الحجم | ٦,٤٪ | ٧,٧ (٠,٠٠٧) | -٠,٨٪ | -٢,٧٧ (٠,٠٠٧) |
| التغير فى الأرباح | ١٪ | ١,٢٤ (٠,٢٦٦) | -٠,٠٠٦٪ | -١,١ (٠,٢٦٦) |

() مستوى المعنوية ، المتغيرات المستقلة: حجم الأصول ، ونسبة التغير فى الأرباح ، والمتغير التابع نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول.

النتائج المعروضة فى جدول (٥) توضح أن حجم الشركة له تأثير معنوى على نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول ، فمعامل الانحدار -٠,٨٪ مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الأصول ونسبة العناصر غير العادية ، وهذه القيمة معنوية عند أقل من ١٪. ومع هذا فإن القوة التفسيرية للاختبار تعتبر ضعيفة نسبيا حيث $R^2$ تبلغ ٦,٤٪. من ناحية أخرى فإن متغير نسبة التغير فى الأرباح يرتبط عكسيا مع نسبة العناصر غير العادية فى التقرير المالى ، إلا أن اختبار المعنوية لا يؤكد أهمية هذا المتغير فى التأثير على نسبة العناصر غير العادية.

بناءا عليه ، يخلص الباحث إلى أن حجم الشركة له تأثير على جودة التقارير المالية ، فى الوقت الذى لم يتم تأكيد أثر دوافع الإدارة على جودة التقارير. ويعتقد الباحث أن التركيز على نسبة التغير فى الأرباح كمقياس لدوافع الإدارة لا يمكن أن يعكس الدوافع المختلفة للإدارة فى المواقف التعاقدية المتباينة التى تتغير فيها استراتيجية الإدارة تجاه التقرير المالى.

### ٢-٣-٣ التحليل الإحصائى المتعدد ونموذج التفسير

علاوة على اختبارات الفروض ، فإن الباحث استخدم أسلوب الانحدار المتعدد لبناء نموذج يفسر العلاقة بين جودة التقارير المالية ، كما تم قياسها بنسبة العناصر غير العادية ، ومتغيرات الدراسة ، معايير المحاسبة والعوامل النظامية ، والمتغيرات الرقابية ، حجم الشركة ، وتم قياسها بحجم الأصول ، ودوافع الإدارة ، وتم قياسها بنسبة التغير فى الأرباح قبل العناصر غير العادية. نموذج التفسير تم اختباره للعينة ككل ولكل سنة من سنتى الدراسة ٢٠٠٥ ، و ٢٠٠٦.

مصفوفة ارتباط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومعنوية الارتباط موضحة فى جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦): ارتباط المتغيرات

| المتغير | ع ث | م | ع ن | ح ش | ت ر |
|---|---|---|---|---|---|
| ع ث | ١ | | | | |
| م | -٠,٢٩ (٠,٠٠٢) | ١ | | | |
| ع ن | -٠,٣٥ (٠,٠٠١) | ٠,٦١ (٠,٠٠١) | ١ | | |
| ح ش | -٠,٢٥ (٠,٠٠٧) | ٠,٣٣ (٠,٠٠١) | ٠,٢٨ (٠,٠٠٣) | ١ | |
| ت ر | -٠,١١ (٠,٢٤) | -٠,٢٩ (٠,٠٠٢) | -٠,٠٦ (٠,٥٢) | ٠,٠٨ (٠,٣٦) | ١ |

ع ث: نسبة العناصر غير العادية ، م: معيار الانخفاض ، ع ن : العوامل النظامية
ح ش : حجم الشركة ، ت ر : نسبة تغير الربح. مستوى المعنوية بين الأقواس.

تعكس مصفوفة الارتباط كثيرا من العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المستخدمة فى الدراسة ، فعلاقة المتغيرات المستقلة الأربعة بالمتغير التابع كلها علاقات عكسية تدل على أن نسبة العناصر غير العادية تنخفض مع زيادة مستويات هذه المتغيرات. أكبر علاقة ارتباط عكسى كانت مع متغير العوامل النظامية (-٠,٣٥) ، والتى تدل على أن العناصر غير العادية تنخفض كلما تحولنا إلى المستوى المعبر عن خضوع الشركات للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، يليه ارتباط عكسى مع تطبيق معيار الانخفاض فى الأصول (-٠,٢٩) ، ثم حجم الشركة (-٠,٢٥) ، وكلها ارتباطات معنوية عند مستوى معنوية أقل من ١٪. أما المتغير الذى يقيس دوافع الشركة ، تغير الربح (-٠,١١) ، فإنه لم يكن معنويا وبالتالى غير مؤثر فى نسبة العناصر غير العادية. كما أن هناك أربعة علاقات مهمة بين المتغيرات المستقلة ذاتها ، أهم هذه العلاقات وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى العوامل النظامية وتطبيق معيار الانخفاض (معامل الارتباط +٠,٦١) ، الأمر الذى يعنى أن احتمال تطبيق المعيار يزداد بالتحول إلى الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ويقل عند الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. العلاقة المهمة الثانية بين الحجم واحتمال تطبيق المعيار (+٠,٣٣) ، فهذا الاحتمال يزداد مع زيادة حجم الشركة. العلاقة الثالثة هى علاقة عكسية بين تغير الربح واحتمال تطبيق المعيار (-٠,٢٩) ، هذه العلاقة توضح أن نسبة التغير فى الربح تعتبر منخفضة كلما تحولنا إلى الشركات التى تطبق معيار الانخفاض فى الأصول. وأخيرا فإن العلاقة الرابعة هى علاقة طردية بين حجم الشركة والعوامل النظامية (+٠,٢٨) بمعنى أن الشركات الأكبر حجما هى تلك التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١. من هذه العلاقات نخلص إلى أن خضوع الشركات لنظم أكثر مرونة ، وتطبيق الشركات لمعايير المحاسبة الدولية ، وحجم الشركة تعتبر المحددات الأساسية لجودة التقارير المالية. من ناحية أخرى فإن الشركات التى تخضع لقواعد نظامية مرنة وتلك الأكبر حجما هى الأكثر احتمالا لتطبيق معايير المحاسبة الدولية والأكثر مبادرة بتطبيق المعايير المصرية عند إقرارها.

الجدول رقم (٧) الآتى يوضح شكل علاقة الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة الأربعة والمتغير الدال على جودة التقارير المالية.

جدول رقم (٧): النتائج الإحصائية للانحدار المتعدد

| | $R^2$ | F test | β | t test |
|---|---|---|---|---|
| العينة: | ٪١٦ | ٥,١ (٠,٠٠١) | | |
| م | | | ٠,٠٠٣ | ٠,٧٠- |
| ع ن | | | ٠,٠٠٥- | **٢,٢- |
| ح ش | | | ٠,٠٠٥- | ١,٦- |
| ت ر | | | ٠,٠١٤- | ٠,٨٥- |
| ٢٠٠٥ | ٪١٥ | ٢,٣ (٠,٠٧) | | |
| م | | | ٠,٠٠٠٥ | ٠,٠٠٤- |
| ع ن | | | ٠,٠١- | **٢,٢٣- |
| ح ش | | | ٠,٠٠٤ | ٠,٧٧- |
| ت ر | | | ٠,٠٠٤- | ٠,١١٧- |
| ٢٠٠٦ | ٪٢٥ | ٥,٦ (٠,٠٠١) | | |
| م | | | ٠,٠١- | **٢,١٥- |
| ع ن | | | ٠,٠٠٠ | ٠,١٣٣- |
| ح ش | | | ٠,٠٠٥- | **٢,٠٨- |
| ت ر | | | ٠,٠١٦- | ١,٢٤- |

** معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٥٪

من هذا الجدول يتبين أنه على مستوى بيانات العينة فإن القوة التفسيرية للنموذج تصل إلى ١٦٪ ، وأن متغير العوامل النظامية هو المتغير الوحيد الذى أثبت معامل انحدار معنوى مع نسبة العناصر غير العادية (-٠,٠٠٥) ، وهذا يعنى أن هذه النسبة تنخفض بما يعادل ٠,٥٪ عند الانتقال للشركات التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وانفراد هذا المتغير بالمعنوية ، على الرغم من أهمية متغيرات تطبيق المعيار حجم الشركة كما تبين من التحليل الثنائى ، يرجع إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة الثلاثة. هذا الارتباط ترتب عليه استبعاد المتغيرات المؤثرة الأخرى. نفس النتيجة تحققت لعام ٢٠٠٥ مع وجود انخفاض طفيف فى القوة التفسيرية للنموذج الممثل لبيانات ٢٠٠٥ (١٥٪ مقابل ١٦٪). النموذج الممثل لبيانات عام ٢٠٠٦ يعكس تحولا وتحسنا ملحوظا فى النتائج. فالقوة التفسيرية للنموذج ارتفعت إلى ٢٥٪ مقارنة بنسبة ١٥٪ قوة تفسيرية عام ٢٠٠٥. كما أن متغير تطبيق المعايير (بمعامل انحدار - ٠,٠١ معنوى عند أقل من ٥٪) ، ومتغير حجم الشركة (بمعامل انحدار -٠,٠٠٥ ومعنوى عند أقل من ٥٪) ، أثبتا تأثير عكسى قوى فى نسبة العناصر غير العادية. دخول هذه المتغيرات ترتب عليه استبعاد المتغيرات الأخرى. ويرجع هذا التحسن فى النتائج إلى أن عدد كبير من الشركات قد أقدم على تطبيق معيار الانخفاض فى الأصول عند صدور النسخة المصرية منه

خلال عام ٢٠٠٦. لهذا السبب ، فإن الباحث يتوقع تحسنا أكبر فى نتائج التحليل مع تحول شركات أخرى لتطبيق المعيار.

## الخلاصة والنتائج والتوصيات

فى هذه الدراسة تم تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية من ناحية ، ومعايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية من ناحية أخرى. فمعايير المحاسبة الدولية قدمت على أنها مجموعة نموذجية من المعايير يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية. إلا أن الباحثين اعتبروا أن جودة التقارير المالية تتأثر بالعوامل النظامية فى دولة معينة إلى جانب معايير المحاسبة الدولية. تم اختبار هذه العلاقة فى البيئة المصرية ، وذلك باستخدام معيار الانخفاض فى الأصول كمتغير يقيس تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، كما تم التفرقة بين الشركات المصرية المتداولة فى البورصة من حيث العوامل النظامية على أساس الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. من ناحية أخرى تم استخدام حجم الشركة ونسبة التغير فى الأرباح كمتغيرات تقيس دوافع الإدارة. كما تم استخدام نسبة العناصر غير العادية إلى الأصول كمؤشر على جودة التقارير المالية.

تم اختبار فروض الدراسة على عينة من الشركات المصرية لعامى ٢٠٠٥ ، و ٢٠٠٦. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن جودة التقارير المالية للشركات التى تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعتبر أعلى من تلك التى تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أو تلك التى تخضع للقانون ١٥٩ ولكنها مازالت تحت رقابة نظامية للجهاز المركزى للمحاسبات أو للشركات القابضة. كما أن تطبيق معيار الانخفاض فى الأصول ترتب عليه جودة أعلى للتقارير المالية ، على الأخص بالنسبة للتقارير المالية الصادرة عن عام ٢٠٠٦. كما أظهر حجم الشركة بعض التأثير على جودة التقارير المالية. وأظهرت علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة أن الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ كانت أسرع فى تطبيق معيار الانخفاض فى الأصول حتى قبل إقراره كمعيار مصرى عام ٢٠٠٦. وأرجعت الدراسة هذه النتائج إلى المرونة التى تتصف بها القواعد النظامية والمحاسبية للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ ، الأمر الذى يمكنها من التجاوب بسرعة مع متطلبات المعايير الدولية.

النتائج التى تقدمها هذه الدراسة تشجع على التوصية بضرورة إدخالا تعديلات جذرية على النظم القانونية والمحاسبية. فمن المطلوب أن تنظر الدولة مرة أخرى فى إعداد قانون الشركات الموحد ، ليطبق على جميع الشركات المساهمة أيا كان هيكل الملكية فيها ، تتيح فيه الدولة درجة من المرونة والعمومية ما يسمح بإفراز آليات تساعد فى تمكين الدور الرقابى لحملة الأسهم بما يساعد فى زيادة جودة التقارير المالية. كما أن تحرير النظم المحاسبية من القواعد الموحدة وإفساح المجال لمكاتب المراجعة الخاصة فى مراجعة الشركات المساهمة ، التى يقع

عليها مسئولية تجاه مستخدمى القوائم المالية ، سوف يساعد فى تعزيز جودة التقارير المالية للشركات المصرية.

ولا يعنى ذلك أن النظام المحاسبى الموحد لم يعد ملائما ، ولكن القيود المفروضة على تعديله تجعل هناك صعوبة فى تطوير قواعد وإجراءات النظام بما يتفق مع متطلبات معايير محاسبية تتصف بدرجة من التعقيد مثل معيار الانخفاض فى الأصول. كما لا يعنى ذلك أيضا أن المراجعة التى يقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات غير مجدية ، ولكن انعدام مسئولية الجهاز تجاه المستثمرين تحد من الطلب على تقارير مالية عالية الجودة.

وعلى المستوى العلمى ، توصى الدراسة بمزيد من البحث فى هذا المجال بدراسة معايير محاسبية أخرى ، واستخدام مؤشرات أخرى لجودة التقارير المالية. ومن المؤشرات التى يمكن اقتراحها هنا حجم الاستحقاق الاختيارى فى التقارير المالية ، ودرجة الشفافية التى تتمتع بها هذه التقارير. كما ترى الدراسة أن معيار الانخفاض فى الأصول يمكن أن يساعد الإدارة فى تبنى استراتيجيات هجومية فى إعداد التقارير المالية ، وذلك باستخدام إمكانية عكس خسارة الهبوط فى السنوات التالية إلى الأرباح مرة أخرى. لكن اختبار هذه الاستراتيجية فى البيئة المصرية يتطلب انقضاء فترة لا تقل عن خمس سنوات على تطبيق معيار الانخفاض فى قيم الأصول.

# المراجع

## مراجع باللغة العربية


د. أحمد نور ، ٢٠٠٠ ، *مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية* ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٥ ، *القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار: قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدود ، واللائحة التنفيذية* ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٢ ، *القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار: قانون شركات قطاع الأعمال العام ، ولائحته التنفيذية* ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة.

د. جورج غالى ، ١٩٩٨ ، دور لجنة المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثالث: ٥٥٥-٥٠٦.

د. زكريا محمد الصادق ،١٩٨٩، تطور بحوث المحاسبة فى علاقتها بمناهج البحث العلمى ، *مجلة التجارة والتمويل* ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول ، السنة التاسعة.

مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠٠٦ ، المعايير *الدولية لإعداد التقارير المالية* ، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة الاقتصاد ، ١٩٩٧ ، *معايير المحاسبة المصرية* ، وزارة الاقتصاد ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

وزارة التجارة الخارجية ، ٢٠٠٢ ، *معايير المحاسبة المصرية* ، وزارة الاقتصاد ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٦، *معايير المحاسبة المصرية* ، وزارة الاقتصاد ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

## مراجع باللغة الإنجليزية


Armstrong, C., M. Barth, A. Jagoliner, and E. Riedl, 2007, "Market reaction to adoption of IFRS in Europe", *Working Paper* . www.ssrn.com.

Ashbaugh, H., and P. Olsson, 2002, "An Exploratory study of the valuation properties of cross-listed firms' IAS and U.S. GAAP earning and book values", *The Accounting Review*, 77 (1): 107-126.

Ball, R., S. Kothari, and R. Robin, 2000, "The effect of international institutioanal factors on properties of accounting earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 29: 1-52.

Ball, R., A. Robin, and J. Wu, 2003, "Incentive versus standards: Properties of accounting in four Asian countries", *Journal of Accounting and Economics*, 36: 235-270.

Ball, R. and L. Shivakumar, 2005, "Earning Quality in UK Private Firms: Comparative loss recognition timeliness", *Journal of Accounting and Economics*, 39: 83-128.

Ball, R., 2006. "IFRS: Pros and cons for investors", *Accounting And Business Research*, International Accounting Forum, 5-27.

Barth, M., 2005, "International accounting standards and accounting quality", *Working Paper*. www.ssrn.com.

Bartov, E., 1993, "The timing of Asset sales and earnings manipulation", *The Accounting Review*, 68 (4): 840-855.

Basu, S., 1997, "The conservatism principle and asymmetric timeliness of earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 24: 3-37.

Bhattacharya, U., H. Daouk, and M. Welker, 2003, "The world price of earning opacity", *The Accounting Review*, 78 (3): 641-678.

Biddle, G. and G. Hilary, 2006, "Accounting quality and firm-level capital investment", *The Accounting Review*, 81 (5):963-982.

Busman, R., Q. Chen, E. Engel, and A. Smith, 2004, "Financial accounting information, organizational complexity and corporate governance", *Journal of Accounting and Economics*, 37: 167-201.

Covrig, V., M. Defond, and M. Hung, 2007, "Home bias, foreign mutual fund holdings, and voluntary adoption of international accounting standards", *Journal of Accounting Research*, 45 (1): 41-70.

Daske, H., L. Hail, C. Luez, and R. Verdi, 2007, "Adoption a label: Heterogeneity in the economic consequences of IFRS adoptions", *Working Paper*. www.ssrn.com.

Elliott, J. and J. Hanna, 1996, "Repeated accounting write-offs and the information content of earnings", *Journal of Accounting Research*, 34 (Supplement): 135-115.

Financial Accounting Standards Board (FASB), 1980, *Concept statement No.2: Qualitative characteristics of accounting information*, Financial Accounting Standards Board (FASB), Norwalk, CT.

Financial Accounting Standards Board (FASB), 2001, *Accounting for the impairment or disposal of long-live Assets*, Statement of Financial Accounting Standards No. 144. Norwalk, CT.

Francis, J., J. Hanna, and L. Vincent, 1996, "Causes and effects of discretionary assets write-offs", *Journal of Accounting Research*, 34 (Supplement): 117-134.

Gassen, J. and T. Sellhorn, 2006, "Applying IFRS in Germany – determinants and consequences", *Working Paper*. www.ssrn.com.

Hodge, F., 2003, "Investors' perception of earning quality, auditor independence, and usefulness of audited financial information", *Accounting Horizons*, (Supplement): 37-48.

Holthausen, R. and R. Watts, 2001, "The relevance of value relevance literature for financial accounting standard setting", *Journal of Accounting And Economics*, 31: 3-75.

Holthausen, R., 2003, "Testing the relative power of accounting standards versus incentives and other institutional features to influence the outcome of financial reporting in an international setting", *Journal of Accounting and Economics*, 36: 271-283.

Hung, M., 2001, "Accounting standards and value relevance of financial statements: An international analysis", *Journal of Accounting and Economics*, 30: 401-420.

International Forum of Accounting Development, IFAD, 2002, *GAAP convergence 2002,* IFAC, www. ifac.org.

Imhoff, E., 2003, "Accounting Quality, Auditing, and corporate governance", *Accounting Horizons*, (Supplement): 117-128

International Accounting Standards Board (IASB), 2004, "Impairment of assets" *International Accounting Standard No. 36*, London, UK: IASB.

Jarva, H., 2007, "Impairment write-offs, discretionary accruals, and earnings persistence", *Working Paper*, University of Oulu. www.ssrn.com.

Jonas, G. and J. Blanchet, 2000, "Assessing Quality of financial reporting quality of financial reporting", *Accounting Horizons,* (September): 353-363.

Kim, J., J. Tsui, and C. Yi, 2007, "The voluntary adoption of international accounting standards and loan contracting around the world", *Working Paper.* www.ssrn.com.

Luez, C., D. Nada, and p. Wysocki, 2003, "Earning management and investor protection: An international comparisons", *Journal of Financial Economics*, (69): 505-527.

Nelson, M., 2003, "Behavioral evidence on the effects of principles-and-rules based standards", *Accounting Horizons*, 17 (1): 91-104.

Neter, J., M. Kutner, C. Nachtsheim, W. Wasserman, 1996, *Applied Linear Statistical Models*, McGraw-Hill, Irwin, Chicago, IL.

Nobes, C., 2005, "Rules-based standards and lack of principles in accounting", *Accounting Horizons*, 19 (1): 25-34.

Ohlson, J., 2006, "A Practical model of earning measurement", *The Accounting Review*, 81 (1): 271-279.

Riedl, E., 2004, "An examination of long-lived asset impairment", *The Accounting Review*,79 (4): 823-852.

Schipper, K., 2003, "Principles-based accounting standards", *Accounting Horizons*, 17 (1): 61-72.

Schipper, K. and L. Vincent, 2003, "Earning quality", *Accounting Horizons* , 17 (Supplement): 79-110.

Schipper, K., 2007, "Required disclosures in financial reporting", *The Accounting Review*, 82 (2) 301-326.

Securities and Exchange Commission (SEC), 2000, *Concept release: International accounting standards*, Washington, D.C: SEC.

Sellhorn, T. and S. Gornik-Tomsewhi, 2006, "Implication of the IAS regulation' for research into the international differences in accounting systems", *Working Paper*, www.ssrn.com.

Street, D., 2002, "Large firm envision worldwide convergence of standards", *Accounting Horizons*, (September): 215-218.

Watts, R. and J. Zimmerman, 1986, *Positive accounting theory*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.

Watts, R., 2003, "Conservatism in accounting part I: Explanation and implication", *Accounting Horizons* , 17 (Supplement): 207-221.

Zeff, S., 2002, "Political Lobbying on proposed Standards: A challenge to the IASB", *Accounting Horizons* , 16 (March): 43-54.